بسم الله الرّحمن الرحيم

Voice of Bahrain
BFM Box 6135,
London, WC1N 3XX, UK

March 2001. Issue No. 218
العدد ٢١٨، مارس ٢٠٠١م، ذو الحجة ١٤٢١/محرم ١٤٢٢ هـ

# صوت البحرين

صوت الحركة الإسلامية في البحرين

نشرة شهرية تصدرها حركة أحرار البحرين الإسلامية

## فسوف تعلمون من تكون له عاقبة الدار إنّه لا يفلح الظالمون

## سقوط عهد الاستبداد، وبزوغ فجر الحرية والدستور

واخيرا أسقط الشعب قوانين الطوارىء بعد نضال تواصل على مدى ربع قرن، وحصل على تعهدات من امير البلاد باعادة العمل بالدستور وانتخاب المجلس الوطني. فقد شهد الشهر الماضي من التطورات ما أدهش الجميع سواء من حيث سرعة حدوثها ام حجمها ام تأثيرها على مستقبل الوضع السياسي في البلاد. ففي الاسابيع الثلاثة الاولى من الشهر أصدر الامير الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة عددا من المراسيم أهمها تلك التي أدت الى اطلاق جميع السجناء السياسيين والسماح بعودة غير مشروطة للمبعدين والتعهد باعادة العمل بدستور البلاد واعتباره المرجعية السياسية العليا وانتخاب المجلس الوطني وحصر صلاحيات التشريع به، واعتبار مجلس الشورى المعيّن مؤسسة استشارية تنحصر مهمتها في تقديم المشورة والنصح. جاء ذلك كله قبيل التصويت على الميثاق الوطني في منتصف الشهر، وقبل ان تتجه اغلب القوى السياسية الفاعلة في البلاد اما لاقرار الميثاق او عدم الاعتراض عليه. وبعد الاستفتاء الذي قالت السلطات انه حقق اغلبية تصل الى اكثر من ٩٨ بالمائة من الاصوات لصالح الاستفتاء، أعلن الامير أمرين مهمّين: أولهما تأجيل اعلان النظام الملكي في البلاد الى ما بعد انتخابات المجلس الوطني، وثانيهما، وهو الاهم، الغاء قانون امن الدولة ومحكمة امن الدولة اللذين فرضهما رئيس الوزراء على البلاد في العام ١٩٧٤. وبهذه المراسيم والتعهدات بدى الوضع في البلاد، للمرة الاولى منذ ربع قرن، على اعتاب الخروج من الحقبة السوداء التي كانت أسوأ فترة مرت بالبحرين في تاريخها.

وهناك اجماع داخل البلاد وخارجها على ان شعب البحرين حقق اغلب مطالبه بعد نضال مشرّف وواجه الحقبة السوداء ببطولة نادرة واصرار على عدم الرضوخ لقوى التعذيب والاستعباد والتخلف. وتواصل الاهتمام بهذه المعارضة التي استطاعت، بخطابها المعتدل واساليبها المتحضرة وتماسك صفوفها ووحدتها الوطنية المنقطعة النظير، تحقيق الاهداف التي رسمتها لنفسها، والتي قدّم الشعب من اجلها اغلى التضحيات. ويبدو ان صفحة سوداء قد طويت فعلا وان عهدا جديدا قد بدأ، وهو عهد يأمل المواطنون، ان يكون محكوما بالقانون والمشاركة الشعبية في صنع القرار السياسي، والتخلص من اعباء عقلية الاستعلاء والعجرفة والاستبداد والاعتماد على قوانين الطوارىء واساليب انتهاك حقوق الانسان. وقد تعاطت المعارضة مع التطورات المذكورة بمسؤولية كاملة، فأقرّت ما هو ايجابي منها واعترضت على اي تجاوز لدستور البلاد او اجراء يتعارض ومفاهيم الحرية والديمقراطية او ما يهمّش دور الشعب في المشاركة السياسية. وواكبت مشروع الامير الاصلاحي بانفتاح وموضوعية، وتفاعلت مع مزاج الشارع البحريني لكنها في الوقت نفسه سعت لترشيد المسيرة ووقف التدافع العاطفي الذي يحدث احيانا قبل ان تتحقق نتائج ملموسة على الارض. وعندما قرأت ظروف الاجراءات التي اتخذها الامير اخذت بعين الاعتبار الظروف الاخرى غير المنظورة لتضعها في اطارها الواقعي بعيدا عن محاولات التسويق الدعائي الذي يؤدي احيانا لتضليل الناس. فمثلا لا يمكن فصل اطلاق سراح السجناء السياسيين عن الضغوط الدولية التي مورست على حكومة البحرين في السنوات الاخيرة، والتي فرضت على الحكومة الموافقة على زيارة وفد من لجنة الاعتقال التعسفي التابع للامم المتحدة الى البلاد كانت مزمعة الشهر الماضي، لكنها تأجلت بعد الافراجات الاخيرة. وكذلك الامر مع قضية المبعدين، حيث كانت البحرين البلد الوحيد في العالم الذي يبعد مواطنيه قسرا، وكان ذلك واحدة من القضايا التي احرجت ممثلي الحكومة في المحافل الدولية. وينطبق الامر نفسه على قوانين الطوارىء. كما لا ننسى الظروف الاقليمية وخصوصا الخلاف الحدودي مع دولة قطر الشقيقة واحتمال انعكاسات حكم محكمة العدل الدولية على الوضع الداخلي لاحقا. ومع ذلك يجب الاعتراف بان توفر رغبة لدى الامير في التعاطي الايجابي مع مطالب الشعب، وهي رغبة تولدت بسبب عوامل عديدة من بينها المشورات المحلية والدولية، كان السبب الاهم في تحقق ما حدث. فلماذا لم يقدم رئيس الوزراء على مثل هذه الاجراءات؟ ولماذا أصرّ طوال الحقبة السوداء على رفض الحوار او تقديم اي تنازل للمواطنين. والاهم من ذلك: ما الذي حققه رئيس الوزراء وحاشيته من سياسات القمع والارهاب؟

الامر الذي لا جدال فيه ان الامير حقق لنفسه ولعائلته الحاكمة سمعة طيبة في

التتمة ص ٨

○ انتهى الاستفتاء العام الذي أجري يومي ١٤ و ١٥ فبراير باقرار الميثاق الوطني، بعد ان صوّت له ٩٨,٤ بالمائة من الذين أدلوا بأصواتهم، وذلك حسب الاحصاءات الرسمية. وكانت المعارضة قد جمّدت اعتراضها على المشروع بعد ان أعطى الامير وعودا باعادة العمل بدستور البلاد الذي سيكون المرجعية السياسية فوق الميثاق، وان سلطات الامير ستكون وفق ما حدده الدستور، وان مجلس الشورى المعيّن لن تكون له صلاحيات تشريعية. وكانت حركة احرار البحرين قد دعت في ٨ فبراير للتصويت بـ «لا» للميثاق، ولكنها عادت وجمّدت اعتراضها بعد تقديم تلك الضمانات التي أعلنها وزير العدل في اليوم التالي. وأعلنت لجنة العريضة الشعبية التي تمثل الاجماع الوطني الموافقة على المشروع بعد تصريحات وزير العدل.

○ أصدر الامير في ٥ فبراير مرسوما باطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين ما عدا من اتهموا بأعمال أدّت الى قتل، والسماح بعودة غير مشروطة لجميع المبعدين. وقد تم الافراج عن ٢٨٩ من سجناء الرأي في اليوم التالي، وعمّت البلاد فرحة كبيرة بهذا الانجاز الكبير. وعاد عدد من المبعدين في الايام التالية، وما يزال آخرون يستعدون للعودة. ولوحظ تلكؤ سفارات البحرين في الخارج وهي تخضع لادارة الحرس القديم، في تسهيل مهمات العائدين الامر الذي أدى الى انزعاج كبير.

○ أصدر الامير في الايام الثلاثة التي سبقت الاستفتاء مرسومين باطلاق بقية المعتقلين السياسيين، وبذلك أصبحت سجون البحرين فارغة من اي سجين سياسي للمرة الاولى منذ ١٩٥٦. وتؤكد تقارير المنظمات الحقوقية الدولية ان فترة ربع القرن الاخيرة شهدت أكبر حملات الاعتقال التعسفي والتعذيب في تاريخ البلاد، حيث تم تطبيق قانون امن الدولة بصورة وحشية وسيق مئات المواطنين الى السجون ظلما وجورا. وتطالب تلك المنظمات حكومة البحرين بالتصديق على المعاهدات الدولية الخاصة بحقوق الانسان والحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية.

○ بعد اقرار الميثاق، أصدر امير البلاد في ١٨ فبراير مرسومين بالغاء قانون امن الدولة ومحكمة الدولة، وبذلك أسدل الستار على أبشع حقبة في تاريخ البلاد المعاصر. وكانت المعارضة تطالب بذلك منذ ان فرض رئيس الوزراء قوانين الطوارىء على البلاد في ١٩٧٤ واستعمل ذلك مبررا لتعليق العمل بدستور البلاد وحل المجلس الوطني المنتخب.

○ بعد اسابيع من الشعور العام بالارتياح لمشروع الامير الاصلاحي، خيّمت على الساحة حالة من الوجوم والقلق بعد عودة رئيس الوزراء الى البلاد وجنوح بعض الافراد المحسوبين عليه لتحدي مشروع الامير. وقد اعتبرت التهديدات الخطيرة التي وجهها عادل فليفل الى احدى المواطنات بالاعتقال والتعذيب اذا استمرت في اطلاق التصريحات لوسائل الاعلام تطورا سلبيا خطيرا يؤكد استمرار العقلية السابقة على مقاليد الامور. ثم جاء رفض وزير الاعلام، محمد المطوع، لنشر مقالة لاحد مستشاري الامير، ليؤكد محاولة رئيس الوزراء وعصابته الاستحواذ على الامور وعرقلة مشروع الاصلاح.

○ استمر الاهتمام الاعلامي بالبحرين وتطوراتها السياسية، ونشرت وسائل الاعلام الاجنبية تصريحات رموز المعارضة ومواقفهم من الميثاق الوطني والمطالب الشعبية العادلة. ونشرت بعض المطبوعات قضية البحرين على غلافها. بينما لوحظ فشل ذريع للاعلام الرسمي البحريني في جس نبض الشارع او التعاطي مع القضايا المطروحة باللغة التي يفهمها المواطنون او يتفاعلون معها.

○ قالت الباحثة أيمي هوثورن التي تعمل بمعهد واشنطن ان التغيير اذا لم يحدث سريعا فقد تواجه البحرين اوقاتا عصيبة. جاء ذلك في مقالة نشرتها مجلة «بوليسي ووج» الامريكية في عددها الاخير (رقم ٥١٤) الذي صدر في ٢٥ يناير ٢٠٠١. وقالت الباحثة: «حاول الامير الجديد تهدئة الاوضاع الداخلية في البحرين وتحسين صورة البحرين في العالم وبشكل اهم، تثبيت سلطته في مقابل عمه القوي، رئيس الوزراء ا لمتشدد ضد الاصلاح، الذي يفضل ان يكون الحكم لنجله».

# قصة الاسابيع الاخيرة التي غيّرت تاريخ البحرين

شهد الشهر الماضي من التطورات السياسية ما لم يشهده طوال ربع القرن الماضي. ففي غضون فترة لا تتجاوز الاسبوعين تغيّرت الاوضاع فجأة، وتحوّلت البلاد التي شهدت أسوأ حقبة في تاريخها امتدت ربع قرن متواصلة، الى وضع من نوع جديد يكاد يخلو من الانتهاكات الرهيبة لحقوق الانسان. وفي ما يلي سرد سريع لاهم التطورات التي حدثت.

ففي ٢٣ يناير ٢٠٠١ قدمت لجنة الميثاق الوطني التي عيّن الامير اعضاءها الـ ٤٦ مسودة المشروع الى الامير الذي أعلن انه قرر اجراء استفتاء عام عليها في يومي ١٤ و ١٥ فبراير. خلال هذه الفترة سمحت الحكومة بتنظيم بعض الندوات لمناقشة الميثاق، واتضح وجود معارضة قوية من قبل المواطنين لعدد من الاسباب منها غموض بنوده، وادخال مجلس الشورى في السلطة التشريعية بجانب المجلس الوطني المنتخب واعطاء صلاحيات مطلقة للامير. وخلال هذه الفترة قام الامير بعدد من الاجراءات:

١- في ٥ فبراير أعلن الامير عفوا عاما عن المعتقلين السياسيين (في ما عدا المحكومين في قضايا ادت الى قتل)، والسماح بعودة المبعدين السياسيين بدون قيد أو شرط. وفي اليوم التالي تم الافراج عن ٢٨٩ معتقلا سياسيا، فعمّت الفرحة اجواء البلاد للمرة الاولى منذ عقود. وفجأة اصبح للامير شعبية واسعة لم تتوفر لمن سبقه. وفي غضون يومين بدأ المبعدون في العودة الى البلاد. في هذه الاثناء عمل الاعلام الرسمي على نشر اجواء الفرح والترويج للميثاق بشكل غير عادي.

٢- كانت المعارضة تنتظر خروج السجناء السياسيين وخصوصا الرموز الشعبية مثل الاستاذ عبد الوهاب حسين والاستاذ حسن المشيمع والشيخ حسن سلطان والسيد ابراهيم السيد عدنان لمعرفة رأيهم في الميثاق. ونظرا لعدم وجود اي تجاوب حكومي مع مطالب المعارضة بخصوص توضيح الغموض الذي يلف بنوده، اتخذت المعارضة موقفا سلبيا من المشروع.

٣ – في ٦ فبراير أصدرت لجنة العريضة الشعبية بيانا دعت فيه للتصويت بـ «لا» على الميثاق، وهو الموقف الذي كانت تروّج له منذ زمن قبل ذلك.

٤ – في ٨ فبراير أصدرت حركة احرار البحرين بيانا تاريخيا دعمت فيه المشروع الاصلاحي للامير لكنها طالبت المواطنين برفض الميثاق والتصويت بـ «لا» عليه (انظر البيان المرفق). وقد أحدث البيان اضطرابا شديدا في البلاد خصوصا انه حظي بتغطية واسعة في وسائل الاعلام العالمية وأوضح للحكومة ان نتيجة الاستفتاء قد تكون سلبية. وعلى الفور تم عقد اجتماع عاجل بين الامير ووفد مكون من كل من الشيخ عبد الامير الجمري والاستاذ عبد الوهاب حسين والسيد عبد الله الغريفي والدكتور علي العريبي لمناقشة الوضع المتأزم بعد صدور البيان. وفي ذلك الاجتماع الذي عقد مساء الخميس ٨ فبراير، وافق الامير على توضيح غوامض الميثاق. فقال ان الدستور فوق الميثاق وانه هو المرجعية السياسية في البلاد، وان المجلس الوطني المنتخب هو المختص بالتشريع، بينما ينحصر دور مجلس الشورى بتقديم المشورة غير الملزمة، وان سلطات الامير كما هي محددة في الدستور. واضاف انه سوف يجمّد قانون امن الدولة، وسوف يأمر باطلاق بقية السجناء السياسيين قبل يوم الاستفتاء. وقال الامير ان وزير العدل سوف يصرّح بكل ذلك في اليوم التالي. وبعد الاجتماع حدثت اتصالات عديدة بين الاستاذ عبد الوهاب حسين وممثلي حركة احرار البحرين في لندن لاطلاعهم على التطورات. كما تمت اتصالات بين الحركة ولجنة العريضة الشعبية لتنسيق الموقف.

٥ – في اليوم التالي (الجمعة) نشرت وسائل الاعلام المحلية تصريحا لوزير العدل اكدت ما قاله الامير، الامر الذي اعتبر تطورا مهما جدا. و أقيمت اول صلاة بجامع الصادق بالدراز منذ اكثر من خمسة اعوام، والقى الشيخ الجمري خطبة مهمة. والقى الاستاذ عبد الوهاب حسين كلمة شرح فيها ما دار في اليوم السابق بينه وبين حركة احرار البحرين بعد صدور بيانها. وقال ان الحركة وعدت باعادة النظر في البيان بعد حدوث تلك التغييرات.

٦ – في مساء ذلك اليوم اجتمعت أصدرت لجنة العريضة الشعبية وأصدرت بيانا يدعو المواطنين لإقرار مشروع الميثاق.

٧ – في اليوم التالي (السبت ١٠ فبراير) أصدرت حركة احرار البحرين بيانا آخر بتجميد بيانها الاول ودعوة المواطنين للتعبير عن موقفهم تجاه الميثاق بما يمليه عليه ضميرهم. واعتبر هذا التحول في الموقف نتيجة طبيعية للضمانات التي أعطاها الامير للوفد المذكور والتي أكدها وزير العدل في تصريحه الذي نشرته وسائل الاعلام في ٩ فبراير.

بهذه التطورات بدا الوضع مهيأ لقرار شعبي يقر ميثاق العمل الوطني الذي كانت ولادته عسيرة ولم تتضح غوامضه الا في اللحظات الاخيرة وبعد ضغوط متواصلة. واعتبر بيان الحركة في ٨ فبراير العامل الحاسم الذي أدى الى جلاء الغموض.

٨ – توجه المواطنون في ١٤ و ١٥ فبراير الى صناديق الاقتراع وأدلوا بأصواتهم حول مشروع الميثاق. واعلنت الحكومة في اليوم التالي ان المشروع فاز بأغلبية ٩٨,٤ بالمائة من مجموع الاصوات التي شاركت وعددها حوالي ١٩٤ الف صوت من مجموع ٢١٧ الفا يحق لهم المشاركة في الاستفتاء.

١٠ – في يوم الاحد ١٨ فبراير ٢٠٠١ أصدر الامير مرسومين بالغاء قانون امن الدولة ومحكمة امن الدولة، فابتهج الشعب شاكرا لله هذا النصر الكبير.

### بيان الحركة في ٨ فبراير ٢٠٠١

كان بودّنا ان نمضي مع أمير البلاد في كامل مشروعه الاصلاحي، خصوصا بعد ان بدأ بتنفيذ الوعود التي قدمها للشعب، وبدا مستعدا لتحمل مسؤولية طي صفحة الماضي واستشراف مستقبل واعد بروح من التعاون ولم الشمل ووحدة الصف، فقد قام بعدد من الخطوات منها ما يلي:

– أصدر في ٥ فبراير مرسوما بقانون رقم /٢٠٠١/١٠ أمر فيه باطلاق أغلب السجناء السياسيين والسماح بعودة عدد من المبعدين بدون شروط، وهي خطوة ما كانت لتحدث لولا الرغبة الحقيقية في فتح صفحة جديدة في البلاد وادراكه للظلامة التي حلت بأهل البحرين خلال الحقبة السوداء التي نتمنى انها انتهت الى الابد،

– أوقف اجهزة وزارة الداخلية عند حدّها، ومنعها من التعرض للمواطنين عندما يعبّرون عن فرحتهم باطلاق سراح المعتقلين والموقوفين، وسمح لابناء الشعب مؤخرا بمناقشة شأنهم بقدر من الحرية لم يعتادوها طوال ربع القرن الماضي، ولم يعتقل احدا في الفترة الاخيرة بسبب آرائه او مواقفه السياسية او اعتراضه على ما لا يتفق معه من سياسات،

– أبدى قدرا غير مسبوق من الاحترام للعلماء والمثقفين والوجهاء، وزار عددا من مناطق البلاد معبّرا عن رغبته في فتح صفحة جديدة من العلاقة بين الحاكم والشعب، وأعاد قدرا من الطمأنينة لنفوس المواطنين الذين كانت اجهزة وزارة الداخلية تسلب الامن من حياتهم،

– استمع الى قلق منظمات حقوق الانسان الدولية، واتخذ بعض الاجراءات لتحسين تلك الحقوق وأعاد للمواطن شيئا من الاحساس بانسانيته. وتأتي الافراجات الاخيرة قبل وصول وفد من الامم المتحدة برئاسة القاضي الفرنسي لويز جوانيه في ٢٤ فبراير (في اول زيارة من نوعها لدولة من دول مجلس التعاون الخليجي) للتحقيق في قضايا الاعتقال التعسفي وانتهاكات حقوق الانسان.

مع كل تقديرنا لما ذكر اعلاه الا ان حركة احرار البحرين الاسلامية تشارك اطراف المعارضة في التحفظ على مشروع الميثاق الوطني وتدعو للتصويت بـ "لا"، للاسباب المذكورة ادناه.

لقد كان بودّنا ان تكون العودة الى العمل بدستور البلاد وانتخاب المجلس الوطني عنوانا للمشروع السياسي الاصلاحي لامير البلاد. فذلك هو مطلب ابناء البحرين جميعاً منذ صدور القرار الاميري رقم ٤ للعام ١٩٧٥ . وعندما أعلن الامير عن عزمه على طرح ميثاق وطني واجراء مصالحة شاملة، سادنا الشعور باقتراب ساعة الفرج بعد الشدة. وبعد مخاض عسير صدر الميثاق المذكور، فرأيناه أقل مما يتطلع اليه ابناء البحرين نصا وروحا وممارسة ويحمل عواقب غير معروفة للمستقبل ليس في وسعنا ولا من حقنا تحميل الاجيال القادمة مسؤوليتها.

وخلال الاسابيع الاخيرة سعت اطراف المعارضة وعدد كبير من المواطنين لتوضيح التحفظات التالية:

اولا: تناقضات الميثاق مع دستور البلاد، وقصوره عن بلوغ ما يتطلع اليه الشعب، من حيث خضوع السلطات الثلاث لسيادة الامير بدلا من المادة الدستورية رقم ٣٢ ب التي تنص على ان "السلطة التشريعية يتولاها الامير والمجلس الوطني وفقا للدستور، ويتولى السلطة التنفيذية، مع مجلس الوزراء وباسمه تصدر أحكام السلطة القضائية". ان دستور البحرين ينص على السيادة الشعبية بينما يحول الميثاق السيادة –بصورة فعلية – من الشعب الى الامير او الملك. و هذا امر ترفضه الشريعة الاسلامية والدستور البحريني والتجارب الانسانية المعاصرة.

ثانيا: ينتهك الميثاق المادة ١٠٤ من الدستور، الذي يعتبر الوثيقة التاريخية الوحيدة التي تنظم العلاقة بين الحاكم والشعب والتي تنص على مناقشة اي تغيير لمواد الدستور من خلال المجلس الوطني المنتخب. وللتعامل مع المادة ١٠٤ يلزم تفعيل المادة ٦٥ التى جمدت بموجب الامر الاميري رقم (٤) لعام ١٩٧٥ مع حل المجلس الوطني. ان المجلس الوطني هو الجهة المخولة دستوريا لتعديل الدستور، وان اية محاولة لتجاوز هذه الحقيقة ستؤدي الى عدم احترام القانون الدستوري. واذا لم يحترم الدستور فكيف ستتحقق دولة القانون؟

ثالثا: إقحام مجلس الشورى غير المنتخب كشريك للمجلس الوطني المنتخب في السلطة التشريعية. ولحد الآن فأن الميثاق لايفصّل العلاقة وهناك رفض لتضمين تفصيل – موافق عليه شعبيا – داخل الميثاق قبل التصويت. أن وجود مجلس معين له أية صلاحيات خاصة بالمجلس المنتخب سيؤدى الى تقويض السلطة التشريعية و يقوّي نفوذ السلطة التنفيذية ويقضى على الارادة الشعبية المتمثلة فى المجلس الوطني، الامر الذي يؤدي الى القضاء على مبدأ استقلال السلطات و الغاء مبدأ "الشعب مصدر السلطات جميعا".

رابعا: ان الاستفتاء يتم في ظل قوانين الطوارئ، وفي مقدمتها قانون امن الدولة ومحكمة امن الدولة، واستمرار الآليات التي تسهل عودة انتهاكات حقوق الانسان.

خامسا: مع تقديرنا لمبادرات الامير، الا اننا نعتقد ان وضعنا السياسي وانعدام الثقة بين الحكم والشعب لفترة طويلة يتطلب حضور رقابة دولية محايدة لمراقبة سير الاستفتاء والتأكد من عدم التلاعب بنتائجه وضمان توفر الحرية الكاملة للمشاركين لقول ما يريدون، الامر الذي لم يتحقق.

في ظل هذه الحقائق مجتمعة، ليسمح لنا امير البلاد بان نعلن عن موقفنا السلبي تجاه الميثاق، وان نطالب المواطنين بالتصويت بـ "لا"، استشعارا لمسؤوليتهم التاريخية ليس لهذا الجيل فحسب وانما للاجيال القادمة ايضا.

لقد عبر ابناء الشعب مرارا رفضهم التوقيع على صك مفتوح او الموافقة على ميثاق يفوض الصلاحية للامير ليفعل ما يشاء بعد الاستفتاء، كتغيير اسم البحرين وهويتها من دولة دستورية عصرية ذات سيادة شعبية الى مملكة ذات سيادة ملكية غير واضحة المعالم.

ان شعبنا يقف اليوم، بفضل نضاله وتضحياته ودماء شهدائه ورغبة الامير في الاصلاح، على طريق نأمل ان يؤدي الى حياة حرة كريمة. ونأمل ان يؤدي رفض تغيير الدستور عبر الميثاق – بشكله الحالي– الى اعادة النظر بشكل جدي في التجربة السياسية واعادة العمل بدستور البلاد بدون تشويه، فذلك هو الطريق الامثل الى استقرار البلاد وأمنها وازدهارها.

حركة احرار البحرين الاسلامية – ٨ فبراير ٢٠٠١

### بيان الحركة في ١٠ فبراير ٢٠٠١

إلحاقا بالبيان الذي صدر عن حركة احرار البحرين الاسلامية في ٨ فبراير ٢٠٠١ والذي دعا للتصويت بـ"لا" للميثاق الوطني الذي طرحه الامير، وذلك بسبب تعارضه مع دستور البلاد للعام ١٩٧٣ ، وللاسباب الاخرى التي تطرق لها البيان، فانه حدثت مستجدات ايجابية منذ صدوره تستلزم منا وقفة اخرى كما وعدنا بذلك.

وبعد الخطاب الذي طرحه كل من الشيخ عبد الامير الجمري والاستاذ عبد الوهاب حسين يوم الجمعة ٩ فبراير ٢٠٠١ الذي اكدا فيه موافقة الامير على نقطتين اساسيتين وهما حصر صلاحية التشريع بالمجلس الوطني المنتخب وفقا لدستور ١٩٧٣ وحصر دور مجلس الشورى المعيّن بتقديم المشورة، وتأكيد ان الدستور هو المرجعية وله الحاكمية على الميثاق ، ومن ثم دعوتهما لاقرار الميثاق المعروض للاستفتاء،

وبعد الاطّلاع على التصريح الذي أدلى به وزير العدل بعد اجتماع الامير مع الشيخ عبد الامير الجمري والسيد عبد الله الغريفي والاستاذ عبد الوهاب حسين والدكتور علي العريبي (وهو التصريح المنشور في الصحافة المحلية في صباح يوم الجمعة ٩ فبراير ٢٠٠١) والذي أكد فيه ان الدستور هو المرجعية للعمل السياسي وان المجلس المنتخب هو المخوّل باصدار التشريعات وان مجلس الشورى تنحصر مهمته بتقديم المشورة،

وفي إثر صدور بيان لجنة العريضة الشعبية في ٩ فبراير ٢٠٠١ المتناغم مع الموقف الداعي للموافقة على الميثاق، ورغبة في تحقيق الاجماع الوطني في هذه المرحلة تتويجا للجهود الخيّرة التي بذلت خلال السنوات الماضية، ومنع تداعي الموقف الشعبي اذا اختلفت المواقف والتوجهات،

وتقديرا للقرارات التي اتخذها الامير في الفترة الأخيرة وخصوصا اطلاق سراح أغلب المعتقلين السياسيين والسماح لعدد من المبعدين بالعودة الى البلاد،

ورغبة في التعبير عن حسن النوايا والتطلع للمستقبل بروح الامل وعدم الجمود عند مآسي الماضي القريب،

واعترافا بقدسية الاهداف التي سالت من اجلها دماء الشهداء وعانى في سبيلها الاحرار الشرفاء في السجون والمنافي، وبعد دراسة المعطيات المستجدة:

فقد قررت الحركة تجميد بيانها الصادر في ٨ فبراير ٢٠٠١.

ان حركة احرار البحرين الاسلامية لاتعتبر نفسها وصية على شعب البحرين بل انها تطرح امكانياتها في خدمة القضايا المقدسة التي ضحى من اجلها جميع المخلصين. ان الحركة تؤمن بسيادة الشعب على ذاته وتؤمن بحقه في تقرير مستقبله، ولذا فأن لكل مواطن الحق في ان يعبر عن رأيه بحرية ويختار مايراه مناسبا بعد تحكيم عقله وموازنة الوعود المطروحة امامه مع امكانية تحقيقها في المستقبل المنظور.

واننا اذ نأمل ان تتحقق الوعود التي ذكرها الامير امام الرموز الشعبية، فاننا ندعو الله ان يوفقنا ان نبقى اوفياء لدماء الشهداء الطاهرة وان يجعلنا ممن ينتصر به لدينه وان يمدنا بعونه لخدمة شعبنا العظيم .

حركة احرار البحرين الاسلامية – ١٠ فبراير ٢٠٠١

# يوميات البحرين في شهر فبراير ٢٠٠١

**٢٦ يناير**

● اعتقل في الساعات الاولى من يوم الثلاثاء الماضي كل من : ابراهيم عبد النبي، ٢٠ (من منطقة مركوبان بسترة، وقد اعتقل خمس مرات سابقا بسبب مطالبته بعودة الدستور، وتم توقيفه ثلاث سنوات بدون تهمة او محاكمة)، السيد مرتضى (من منطقة سند)، وحسين محفوظ، ٢٠. وتمت الاعتقالات بصورة وحشية جدا. وعندما ذهب أهاليهم الى مركز التعذيب بالبديع للاستفسار عنهم، وجدوهم في حالة سيئة ويعاملون كسجناء جنائيين وليس سياسيين. واعتقل من منطقة كرباباد كل من: فاضل عباس عبد الحسن، ٢٦ وأخيه حسين عباس عبد الحسن ، ١٩، و عمار جواد، ١٨. وافرج عن كل من الطفل محمد جمعه عبدالله وباقر إبراهيم خميس و عبد الشهيد إبراهيم خميس وكلهم من كرباباد بعد ان تعرضوا لتعذيب وحشي.

● ومن جهة اخرى بدأ العد التنازلي للاستفتاء المزمع عقده في منتصف الشهر المقبل بهدف اقرار تغييرات غير دستورية. وفي غياب تفصيلات محددة سواء حول موضوع الاستفتاء ام حول اجراءاته، تعبّر المعارضة عن قلقها الشديد ازاءه خصوصا مع بقاء الآليات التي تقمع حرية التعبير وقوانين الطوارىء. وبالخصوص هناك عدد من النقاط تتلخص في ما يلي:

١ – اعلنت اطراف اعلامية محسوبة على الحكومة ان عدد المواطنين الذين يحق لهم التصويت هم ٢١٧ الف مواطن ومواطنة. ولم تطرح اية تفصيلات اكثر حول هذا الرقم. كما لم تذكر ما اذا كان هناك من المواطنين ممن تنطبق عليه شروط الاهلية سيمنع من المشاركة. فهل سيسمح للمعتقلين الذين يفرج عنهم، والمبعدين ورموز المعارضة في الداخل والخارج بالمشاركة؟ وقد ذكرت البيانات الرسمية ان المواطنين الذين صدرت بحقهم احكام جنائية لن يسمح لهم بالتصويت. فمن هؤلاء؟ وكم عددهم؟ وهل يشتملون على السجناء السياسيين الذين اعتقلوا خلال الانتفاضة الشعبية المباركة؟

٢ – من بين التحديات التي تواجه الحكومة السماح لجميع ابناء البحرين، بغض النظر عن مواقفهم السياسية بالمشاركة، وان لا يكون هناك استثناء الا للقوات المسلحة والشرطة وعناصر الامن وعائلاتهم. وهذا ينسجم مع الاجراءات المتبعة في البلدان الديمقراطية العريقة، حسب تعبيرات الحكومة، ويعني استثناء المرتزقة الذين استقدموا في الاعوام الاخيرة. فهل ستعمل الحكومة بذلك؟

٣ – ذكرت الاجراءات التي اعلن عنها ان المشرفين على الاستفتاء في كل مركز سوف يطلبون من المواطنين بطاقاتهم الشخصية، ليدخلوا المعلومات التي تحتويها في جهاز الكومبيوتر لمعرفة ما اذا كان الشخص مسموحا له بالادلاء بصوته. وهذه طريقة مهينة جدا ومتخلفة، فهي تنطوي على ان المواطنين لا يعرفون سلفا ما اذا كان يحق لهم التصويت، وهو مخالف لما هو متبع في البلدان الديمقراطية. ففي هذه البلدان يستلم من يحق لهم التصويت، قبل موعده بوقت كاف، بطاقات خاصة يقدمونها للمشرفين على الاستفتاء في كل موقع، ويستلمون مقابلها الورقة التي يدلون فيها برأيهم.

٤ – ذكرت المصادر المذكورة ان كل مواطن يدلي بصوته سوف يختم على الصفحة الاخيرة من جواز سفره كلمة «استفتاء». وهذه مشكلة كبيرة تنطوي على ابعاد خطيرة. فهي اولا تستثني من ليس لديه جواز سفر من ابناء البحرين، وما أكثرهم. وهي، ثانيا، تعرّض من لا يشارك في التصويت لمخاطر مستقبلية لان جواز سفره لا يحمل ختم الاستفتاء.

٥ – اشارت الجهات الحكومية الى ان المواطنين البحرينين في الخارج سوف يسمح لهم بالادلاء بأصواتهم في ١٢ فبراير. ولكنها لم تشر الى المبعدين وما اذا كان من حقهم المشاركة.

٦– الاستفتاء يتم في غياب المصالحة الوطنية التي طالبت بها المعارضة في الداخل والخارج، وفي غياب العمل بالدستور والمجلس الوطني

٧ – لا بد من الاشارة الى ان الحكومة منعت مناقشة المشروع علنا، وتمنع التطرق له بالنقد العلني في الاندية والجمعيات والمساجد والمآتم. بينما تسخر امكانات الدولة الاعلامية والدعائية والمالية للترويج له بقوة. ويتم الاستفتاء في ظل استمرار قوانين الطوارىء وفي مقدمتها قانون امن الدولة واستمرار تكميم افواه الرموز السياسيين.

في ظل هذه الحقائق يستحيل اجراء استفتاء نزيه، خصوصا مع غياب رقابة دولية تشارك فيها عناصر مستقلة وليس من المرتزقة الذين صفقوا لجهاز التعذيب في السنوات الاخيرة في مقابل المنح المالية الكبيرة. هذا وسوف تعلن المعارضة موقفها من ا لمشاركة في الاستفتاء لاحقا.

● ومن جهة اخرى عبّر حقوقيون دوليون شاركوا في مؤتمر الفيدرالية الدولية الذي عقد في الرباط مؤخرا عن قلقهم من تجاهل حكومة البحرين المطالبة بمحاكمة مرتكبي جرائم التعذيب. وكانت لجنة الدفاع عن حقوق الانسان في البحرين قد طرحت بحثا مفصلا بعنوان: «قضية الجنرال ايان هندرسون: هل ستحسم العدالة البريطانية أمرها اخيرا». تطرق البحث لخلفية القضية منذ وصول هندرسون الى البحرين في ١٩٦٦. وانتهى البحث الى القول: «اذا ما قدّم (هندرسون) امام المحكمة، فليس هو الوحيد الذي سيحاكم ويدان، بل كذلك من جنّدوه واستخدموه وتعاونوا معه، وقد يكشف عن العلاقات الحساسة والمتشعبة مع المخابرات البحرينية المحرجة».

**٢٩ يناير**

● في الوقت الذي تواصل فيه وسائل الاعلام الرسمية جهودها المكثفة لتسويق مشروع تغيير الدستور، تتصاعد الضغوط من قبل المهتمين بالشأن البحريني لتوضيح قضيتين اساسيتين في ذلك المشروع. فبالرغم مما يحتويه المشروع من جوانب ايجابية تؤكد مرجعية دستور البلاد، فهناك ثلاث نقاط ما تزال غامضة وهي: التفويض المطلق للامير، وصلاحيات الامير وما اذا كان فوق السلطات الثلاث، وموقع مجلس الشورى وما اذا كان له صلاحيات تشريعية. فهذه القضايا الثلاث تعتبر مقياسا لمدى استعداد العائلة الحاكمة لاصلاح الوضع السياسي في البلاد. ويجب التأكيد هنا على ان فترة ربع قرن من العناء والتوتر السياسي نتيجة سياسات رئيس الوزراء لا يمكن تجاوزها بجرة قلم واحدة، خصوصا مع بقاء رموز تلك الحقبة السوداء في مواقعهم. فهل هذه العناصر المتمركزة في الدولة والمسؤولة عن القمع السياسي والاستبداد خلال الحقبة السوداء ستكون وفيّة للاصلاحات المقترحة؟ وبعد ربع قرن من تجاوز كل القوانين والمواد الدستورية، فهل بقاؤها في مواقعها سوف يساعد على التحول المطلوب؟ هذه تساؤلات مشروعة يطرحها المواطنون، ولا يقلل من شأنها التصريحات الايجابية التي تنطلق من معسكر الامير وحاشيته. وما تزال المعارضة تأمل في توضيح هذه القضايا قبل ان تحدد موقفها النهائي في غضون الايام القليلة المقبلة. واعتبرت تصريحات ولي العهد يوم امس بان الدستور فوق الميثاق لتخفف الحساسية الشعبية من المشروع، ولكن هناك حاجة للتعاطي مع القضايا الثلاث المذكورة.

● وبسبب استمرار الغموض الذي يحيط المشروع الاميري، فقد تواصلت ردود الفعل التي تعبر عن القلق والحيرة. فقد أصدر طلاب وطالبات جامعة البحرين يوم امس الاول بيانا بعنوان: «نحو مستقبل مشرق». وطرح البيان عددا من المطالب لتأكيد جدية التوجهات الاصلاحية منها: إعلان العفو العام غير المشروط عن المعتقلين والمبعدين السياسيين، إلغاء قانون أمن الدولة سيئ الصيت والمسلط حالياً على رقاب أبناء الشع والذي شوه صورة البحرين في جميع المحافل ، فتح الباب لحرية الرأي والتعبير في الصحف والإعلام المرئي والمسموع ، إعلان أن الميثاق لا يعلو على الدستور و لا يلغي أيا من بنو ده، إيضاح العلاقة بين المجلسين المنتخب والمعين بما لا يقبل الشك، ج– التأكيد على أن أي تغيير في الدستور لا يتم الا من خلال المادة ١٠٤ من الدستور. وأضاف البيان قوله: «كطلاب جامعيين نحتاج أن تزرع الثقة في نفوسنا التي نزعت بسبب التمييز في قبول الطلاب والطالبات وتفريع تخصصاتهم، الفصل التعسفي لعدد كبير من الطلاب والطالبات لمجرد الشك في أي نشاط سياسي، عدم توظيف الخريجين في وزارات الدولة أو المؤسسات التابعة لها بسبب تعرضهم للاعتقال غير المبرر حتى لو كان يوماً واحداً». وانتهى البيان الى القول: «نحن نثمن الخطوات التي يسعى إليها سمو الأمير ولكن هناك من يسعى في الاتجاه المعاكس من داخل السلطة لعرقلة هذه المساعي الحميدة لأنها تتضارب مع مصالحه الشخصية، علما إننا لا نريد انفراجاً مؤقتاً قبل الاستفتاء ويزول بزوال الحاجة إليه».

● اما المحامي المعروف، عبد الله هاشم، فقد عبّر عن وجهة نظره بمقال نشرته صحيفة الخليج» الاماراتية في ٢٦ يناير بعنوان: «الميثاق البحريني وإشكالية السلطة التشريعية». وجاء في المقال شرح للظروف المحيطة بالمشروع الذي طرحه الامير ومناقشة قانونية لبعض مواده. وانتهى المقال الى القول: «إن المستقبل السياسي للبحرين أصبح أمام مفترق طرق: فإما أن يتجه إلى تفعيل عملية إصلاح سياسي حقيقي يترجم طموحات العهد الجديد وفق آلية دستورية، وهي تقتضي الخطوات التالية – أن يصدر مرسوم عن أمير البلاد بتقرير انعقاد المجلس الوطني، أن يصدر مرسوم بقانون انتخابي جديد، أن تجرى الانتخابات وفقا لقانون الانتخاب الجديد، أن يقترح أمير البلاد التعديلات الدستورية في ما يتعلق بتسمية الدولة ونظام الحكم والسلطة التشريعية بنظام المجلسين، أن يناقش المجلس الوطني التعديلات ويوافق عليها بأغلبية الثلثين ويصادق عليها الأمير. وإما أن يتجه الوضع وتداعياته إلى إجراء تعديلات دستورية على خلاف أحكام الدستور، فتدخل الأزمة الدستورية فصلا جديدا مما يحمل إمكانات حدوث توتر داخلي، مع تغير في شعار الحركة الدستورية من «إعادة العمل بدستور ١٩٧٣وتفعيل مواده»، إلى «إعادة الاعتبار لدستور ١٩٧٣ بإنهاء الخروقات وإلغاء التعديلات غير الدستورية»، وهذا الشعار يستند إلى القاعدة القانونية «العقد شريعة المتعاقدين».

● وعلى صعيد آخر عبّر بعض المواطنين عن رفضهم تغيير الدستور بطريقة غير دستورية بكتابة الشعارات في عدد من المناطق على شارع البديّع، خصوصا في مقابل الشاخورة. وكانت شعارات مكثفة قد شوهدت بالقرب من منطقة سار. وشوهدت الليلة الماضية حرائق احتجاجية صغيرة على الشارع الرئيسي بالقرب من منطقة سترة.

**٣٠ يناير**

● في الوقت الذي أعلن فيه ان امير البلاد سوف يصدر قرارا باطلاق سراح جميع السجناء السياسيين والسماح بعودة المبعدين، ارتكب جهاز التعذيب المحسوب على رئيس الوزراء جريمة اخرى في محاولة لإفراغ مثل تلك القرارات من محتواها. فقد شنت قوات التعذيب عدوانا على منزل الشاب احمد محمد الخيّر، ٢٠، من منطقة بني جمرة واعتقلته بدون اي مبرر. وتأتي هذه الجريمة لتضاف الى جريمة اعتقال عدد من الاطفال والشباب قبل اقل من اسبوعين. وأهابت المعارضة بمن يهمهم اصلاح الاوضاع بوضع حد لهذه الانتهاكات وغلق ملف الحقبة السوداء بشكل نهائي في أسرع وقت ممكن.

● وقد نشرت وسائل الاعلام يوم امس خبرا مهما مفاده أن أمير البلاد الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة بصدد إصدار مرسوم عفو شامل عن جميع الموقوفين والسجناء السياسيين على ذمة الأحداث التي شهدتها المنامة منذ أواخر عام ١٩٩٤م. والعودة الشاملة لمن يرغب من المبعدين أو من اضطرتهم الظروف السياسية للخروج من البلاد نتيجة لمواقفهم السياسية ومطالبهم الدستورية، وذلك في الايام القليلة المقبلة. وذكرت المصادر التي لم تفصح عن هويتها ان ذلك سوف يحدث قبل الخامس من فبراير توافقاً مع ذكرى تأسيس قوة دفاع البحرين. واذا تحقق ذلك فسوف يكون خطوة ايجابية على طريق حل الازمة السياسية التي عصفت بالبلاد منذ ربع قرن. واستقبلت اوساط المعارضة الخبر بقدر من التفاؤل معربة عن أملها بان يتغلب الامير على الصعوبات التي تضعها الجهات المتضررة من الاصلاح في طريقه. وقالت ان هذه الخطوة سوف تكتمل بالاعلان عن الغاء قوانين الطوارىء وفي مقدمتها قانون امن الدولة الذي فرضه رئيس الوزراء وايان هندرسون على البلاد في العام ١٩٧٤ والذي رفضه المجلس الوطني المنتخب، ومحاكمة مرتكبي جرائم التعذيب والقتل خارج القانون.

**استغرب المراقبون من اقدام الجامعة الاسلامية في ماليزيا على منح رئيس الوزراء شهادة دكتوراه فخرية في العلوم السياسية. وطالبت باعادة النظر في ذلك القرار الذي لا يشرف تلك الجامعة. فجهاز التعذيب الذي أنشأه رئيس الوزراء قام بتعذيب آلاف المواطنين وقتل العشرات منهم، ورئيس الوزراء هو المسؤول عن حقبة سوداء امتدت ربع قرن وأدت الى كوارث سياسية وحقوقية في البلاد. وهو الذي انقلب على دستور البلاد وألغى العمل به وحلّ المجلس الوطني المنتخب، وزج بعدد من اعضاء ذلك المجلس في السجون، بدون تهمة او محاكمة. وهو مهندس قانون امن الدولة السيء الصيت الذي استخدم بصورة مقيتة لقمع شعب البحرين على مدى اكثر من ٢٥ عاما. وهو الذي استقدم الاجانب وسلّطهم على رقاب شعب البحرين ظلما وعدوانا. ففي ظل هذه الحقائق هل يستحق الشهادة الممنوحة له؟ ألم تقلل ادارة الجامعة من شأن شهاداتها وسمعتها؟**

● وعلى صعيد آخر عبّرت المعارضة عن حيرتها ازاء الصمت الرسمي بشأن موضوع الاستفتاء. وكانت المعارضة تأمل ان يتم التصويت على المواد التي تتعارض مع دستور البلاد، وليس على المشروع كله. فاعادة العمل بدستور البلاد هي المطلب الاساس للشعب وليس هناك اختلاف بشأن ذلك. وانما الخلاف ينحصر بالمواد التي تتعارض مع الدستور خصوصا التي تجعل الامير فوق السلطات وتعطيه تفويضا غير محدد لاتخاذ ما يراه من اجراءات عندما يرتئيها، وكذلك المواد التي تجعل مجلس الشورى جزءا من السلطة التشريعية. وتمنّت المعارضة على الامير ان يوضح هذين الموضوعين بشكل حاسم ليتضح الموقف، او عرض الاستفتاء بشكل يسمح للمواطنين بالاختيار بين دستور البلاد او الميثاق.

● ومن جهة اخرى نشرت صحيفة «القدس العربي» في عددها الصادر هذا اليوم للكاتب

# يوميات البحرين في شهر فبراير ٢٠٠١

البحريني حافظ الشيخ مقالاً بعنوان: «الحياد السلبي لدى اهالي البحرين تجاه الميثاق» تحدث الكاتب فيه عن «بؤر النفاق الذين يملأ تطبيلهم وتزميرهم الفضاء هذه الايام». وقال ان هؤلاء لم يعوا محتوى الميثاق الذي تحتوي بنوده مواد جميلة لو طبقت. وأضاف «ان المعول عليه في هذه الوثيقة هم اهالي البحرين مخصوصا منهم بالضرورة تلك الاعداد من الطرّاء والغرباء الذين اعطيت اليهم الجنسية البحرينية عن غير حق في اثناء تلككم الاعوام الطويلة من غيبة الدستور وغيبة المؤسسة التشريعية والرقابة العامة». وانتهى المقال الى القول: «ان الانقاض التي تراكمت من ازيد من ربع قرن على ظهورهم (المواطنين) ومن حولهم في المكان كما ازدحمت بها على نحو كوارثي ذاكرة الكيان هي من الهول ما يستدعي الآن من جانب السلطة الحاكمة حتى تحسن مخاطبة الاهالي طاقات اقناعية هائلة واستثنائية وفوق العادة ومن غير ريب ارقى بكثير من حيث النوع والجوهر من رداءات الآلة الاعلامية الرسمية وابتذالاتها المعفنة في شتم فطنة الاهالي».

**٣١ يناير**

● ساد المواطنين شعور عام بوجود نوايا اصلاحية لدى الامير وحاشيته، بينما يعارض رئيس الوزراء واجهزة القمع كلها تلك الاصلاحات ويتسابقون مع الوقت لافشالها. وتمنّت المعارضة ان تفشل القوى المعادية للاصلاح، لكنها طالبت الامير بتوضيح الغموض الذي سوف يدفع اغلب المواطنين للتصويت ضد الميثاق او مقاطعة الاستفتاء اذا استمر، وتحقيق اصلاح كامل يشمل اطلاق جميع السجناء السياسيين والسماح غير المشروط بعودة المبعدين والغاء قوانين الطوارئ خصوصا قانون امن الدولة ومحاكمة مرتكبي جرائم التعذيب. وعقدت في اليومين الماضيين ندوتان لطرح الموقف الحكومي ومحاولة اقناع المواطنين على تأييد الميثاق. ففي يوم الاثنين الماضي نظمت بمركز المنامة الاجتماعي بالقرب من الصالة الرياضية بالجفير محاضرة للدكتورة مريم حسن آل خليفة حاولت فيها الترويج لفكرة مجلس الشورى كجزء من السلطة التشريعية. ونسب الى الدكتورة مريم تزويرها للحقائق في محاضرة سابقة حيث قللت من شأن الدستور وقالت انه لم يكن موضع اتفاق بين الشعب والحكومة. ولوحظ ان المواطنين الذين حضروا الندوتين لم يكونوا متحمسين للموافقة على انتهاك دستور البلاد بهذه الطريقة الفاضحة.

● وعلى صعيد آخر قالت الباحثة أيمي هوثورن التي تعمل بمعهد واشنطن ان التغيير اذا لم يحدث سريعا فقد تواجه البحرين اوقاتا عصيبة. جاء ذلك في مقالة نشرتها مجلة «بوليسي ووج» الامريكية في عددها الاخير (رقم ٥١٤) الذي صدر في ٢٥ يناير ٢٠٠١. وجاء في المقال: «ان من غير المتوقع أن تكون الاصلاحات المزمعة في البحرين بالمستوى الذي يلبي طموحات اغلبية شعب البحرين». وأضافت: «للبحرين تاريخ طويل من التوتر السياسي خصوصا منذ ١٩٧٥ عندما قام الشيخ عيسى، والد الشيخ حمد، بحل المجلس الوطني المنتخب متهما اعضاءه برفض التعاون مع الحكومة، واصدار قانون امني مرفوض على نطاق واسع. وكان رد فعل السلطات البحرينية على مطالبة المعارضة باعادة المجلس الوطني وعلى الاحتجاجات الاخرى الاجتماعية والسياسية ممارسة القمع على نطاق واسع ونفي قادة الحركة خصوصا في الفترة العاصفة ما بين ١٩٩٤ و ١٩٩٨». وقالت الباحثة: «وكما فعل بقية القادة العرب الجدد، احاط الشيخ حمد نفسه بلغة الاصلاح منذ استلامه السلطة بعد وفاة والده في مارس ١٩٩٩. فقد حاول الامير الجديد تهدئة الاوضاع الداخلية في البحرين وتحسين صورة البحرين في العالم وبشكل اهم، تثبيت سلطته في مقابل عمه القوي، رئيس الوزراء ا لمتشدد ضد الاصلاح، الذي يفضل ان يكون الحكم لنجله». وبعد ان تطرقت للميثاق وبنوده توصلت الى القول: «ان الحرارة التي نشأت بسبب الميثاق تشير الى ان عملية التغيير المرتقبة منذ زمن قد تنتهي الى تكريس الازمة وليس حلها نظرا لاحتمال عدم تحقق المطالب». واختتمت الباحثة مقالها بالقول: «ان العائلة الخليفية اثبتت قدرتها على الاستمرار في السلطة ولكن اذا لم يتم التعاطي مع الاصلاحات ببراعة ولم يحدث تغيير شامل سريعا فان البحرين سوف تواجه اوقاتا صعبة. وعلى الولايات المتحدة ان تحث حكومة البحرين على الاستمرار في طريق التنمية الاقتصادية والاصلاح السياسي برغم ما قد يحدث من مشاكل على المدى القصير».

● ونشرت صحيفة «كيهان انترناشيونال» الايرانية التي تصدر باللغة الانجليزية في عددها الصادر يوم امس افتتاحية حول البحرين أشادت فيها بما اسمته «المشروع الاصلاحي» للشيخ حمد. ولكن الجريدة لاحظت ان الميثاق غامض بخصوص مجلس الشورى وعلاقته بالمجلس الوطني المنتخب، وكذلك ما يتعلق بصلاحيات الامير وتحويل البلاد الى مملكة. وقالت ان ذلك الغموض من شأنه ان يعيق المشروع الاصلاحي للامير.

**٢ فبراير**

● اكد الاستاذ محمد جابر صباح، عضو المجلس الوطني الذي حلّه الامير السابق، ان فرض مجلس الشورى على البلاد امر مرفوض ومخالف للدستور. وقال في مقال نشرته صحيفة «القدس العربي» في عددها الصادر يوم امس ان اي تغيير يجب ان يكون نقلة ايجابية في الوضع السياسي، ولكنه اشترط « ان تتم هذه النقلة من خلال تعديل الدستور طبقا لما تنص عليه المادة ١٠٤، وللوصول الى التعامل مع المادة ١٠٤ يحتاج الامر الى تفعيل المادة ٦٥ التى جمدت بموجب الامر الاميري رقم ٤ لعام ١٩٧٥ بتعليق بعض مواد الدستور وحل المجلس الوطني. ليمارس صلاحياته الدستورية، وهو الجهة المخولة دستوريا لتعديل الدستور، وان اية محاولة لتحدي هذه الحقيقة ستؤدي الى رفض الشعب للميثاق». واستعرض الكاتب عددا من بنود الميثاق التي تتعارض مع دستور البلاد. ومن ذلك اشار الى احد بنود الميثاق الذي يقول: «باتي صاحب السمو امير البلاد على راس السلطات الثلاث» وقال انه يتعارض مع المادة (٣٢ ب) من الدستور التي تنص على أن «السلطة التشريعية يتولاها الامير والمجلس الوطني وفقا للدستور، ويتولى السلطة التنفيذية مع مجلس الوزراء والوزراء، وباسمه تصدر أحكام السلطة القضائية». وتطرق الاستاذ صباح الى القضية الخطيرة التي تكرس مجلس الشورى كطرف في السلطة التشريعية كما جاء في الصفحة ٢٦ تحت عنوان «الحياة النيابية» التي جاء فيها: «ومن اجل مزيد من المشاركة الشعبية في الشؤون العامة، وايمانا بحق الشعب جميعه في مباشرة حقوقه السياسية والدستورية بات من صالح دولة البحرين ان يتكون المجلس التشريعي فيها من مجلس للشورى على ان يكون اعضاؤه معينين، بجانب المجلس النيابي الذي يتكون من اعضاء منتخبين يمثلون كافة طوائف الشعب واتجاهاته». وبعد ان فنّد هذه المقولة قال: «ان مجلس الشورى لا يمكنه ان يؤدي الى فتح آفاق اوسع لمزيد من الديمقراطية، بقدر ما سيكون دوره، لكونه معينا، العمل على تقليص مساحة الديمقراطية التى يمثلها المجلس النيابي المنتخب». وانتهى الكاتب الى القول: «لكيلا تصطدم توجهات الدستور الواضحة المعالم بغوامض الميثاق الوطني بات من صالح الميثاق ان يتضح انه ليس لمجلس الشورى اي دور من قريب او بعيد في شؤون مجلس النواب، لان الاول معين من قبل السلطة التنفيذية وبفعل التعيين يصبح تابعا لها، وان اي تدخل له يهز صورة فصل السلطات».

● اما الاستاذ عبد الرحمن النعيمي فقد تطرق للقضية من زوايا اخرى من بينها استمرار حرمان عدد كبير من البحرينيين من الجنسية في الوقت الذي يتم فيه تجنيس غير البحرينيين. والى هذه الحقيقة اشار الصحافي علي صالح في عموده اليومي هذا اليوم حيث ذكر انه بالرغم من التصريحات بان هؤلاء المواطنين سوف يتم تجنيسهم الا أن شيئا لم يحدث حتى الآن. وقال الاستاذ النعيمي: «ان على الحكم ان يعيد النظر في موضوع المئات من المواطنين الذين طردوا من البلاد في الثمانينات لكونهم من اصول ايرانية ومن المذهب الشيعي، حيث اننا نتمنى ان يغلق الامير هذا الملف البغيض، فالاخوة العرب الذين تم تجنيسهم في السنوات الاخيرة لا يملكون من الحقوق التاريخية ما يملكه اولئك المواطنين (البدون) الذين ولدوا في البحرين والذين لا يعرفون وطنا غيرها». وقال: «ان المزيد من الديمقراطية هو العلاج الحقيقي للمشكلات التي تفرزها التجربة الديمقراطية، واسوأ الحلول هو مصادرة حق الشعب في المشاركة السياسية كما حصل في البحرين مثلاً بحل المجلس الوطني عام ١٩٧٥، حيث وضعنا الحكم في نفق مظلم طيلة ربع قرن من الزمان». وانتهى الى القول: «من الضروري للغاية الغاء قانون امن الدولة، هذا القانون الذي عبر عن عقلية المرتزق البريطاني ايان هندرسون، ومن يقف وراءه من كبار المسؤولين، وحيث رحل هذا المرتزق غير مأسوف عليه، نطالب بترحيل طاقم القمع في وزارة الداخلية واستبداله بطاقم يتجاوب والتوجهات الديمقراطية للامير، كما فعل الملك محمد السادس الذي ازاح وزير الداخلية والطاقم القمعي في المغرب ليبرهن لجميع القوى السياسية بأن الانفتاح والديمقراطية استراتيجية وليس تكتيكا للعهد».

● وعلى صعيد آخر اصدرت المنظمة الدولية لمكافحة التعذيب OMCT بيانا قبل يومين قالت فيه ان قوات الامن اطلقت الغازات المسيّلة للدموع والرصاص المطاطي لقمع مسيرة سلمية خرجت بمنطقة كرباباد في ١٨ يناير. وتطرق البيان الى الاعتقالات اللاحقة معبّرة عن قلقها من احتمال تعرضهم للتعذيب. وطالبت المنظمة بضمان سلامة المعتقلين واطلاق سراحهم فورا، واجراء تحقيق مستقل في ظروف الاعتقال، وانهاء الاعتقال التعسفي للمواطنين والغاء قانون امن الدولة واحترام حقوق الانسان والحريات الاساسية.

**٥ فبراير**

● تابعت المعارضة المؤتمر الصحافي لولي العهد الليلة الماضية، ورأت في خطابه تغيرا ايجابيا في الخطاب الرسمي الذي اعتاده الشعب خلال ربع القرن الماضي. ورحّبت بتأكيداته على الاصلاح السياسي والتوجه نحو الممارسة الديمقراطية. لكنها في الوقت نفسه لاحظت ان الخطاب لم يقلل من القلق الذي يساور شعب البحرين بشأن ما جاء في مشروع تغيير الدستور خارج آلياته. فقد وعد ولي العهد المواطنين «بأخبار جيدة» قريبا لكنه لم يجب بشكل حاسم على اهم سؤالين محيّرين يختلجان في قلوب المواطنين وهما الصلاحيات التي يمنحها الميثاق للامير وما اذا كان مجلس الشورى ستكون له صلاحيات تشريعية خلافا لنصوص دستور البلاد. كما لم يتطرق لقوانين الطوارئ التي فرضها رئيس الوزراء على البلاد، وما اذا كانت ستلغى قبل الاستفتاء.

● ولفتت هذه القضايا نظر ممثلي العدد المحدود من ممثلي وسائل الاعلام الدولية، فمثلا ابتدأت وكالة الاسوشيتد برس خبرها الذي بثته حول المؤتمر الصحافي بالقول: «ان التفصيلات المتعلقة بالميثاق الوطني التي ستمثل تغييرا كبيرا في البحرين منذ ربع قرن لن يتم وضعها الا بعد ان يوافق سكان الدولة الخليجية على المشروع العام، طبقا لما قاله ولي العهد». واضافت انه مع اقتراب موعد الاستفتاء يتصاعد القلق بسبب غياب التفصيلات. وعبّر الكثير من المواطنين عن خيبة امله بشأن التغيرات المرتقبة بعد ملاحظة التردد الرسمي في الافصاح عنها وفي غياب الضمانات بعدم انتهاك دستور البلاد. وقالوا ان انتهاك ذلك الدستور من قبل الحكومة بالطريقة المزمعة يسلب الثقة في اي اتفاق مستقبلي مع الحكومة. كما ساد المواطنين شعور بالانزعاج ازاء احتمال تأجيل تنفيذ الاصلاحات السياسية ثلاث سنوات الاخرى طبقا لما قاله ولي العهد.

● ومن جهة اخرى رفعت لجنة العريضة الشعبية يوم امس رسالة مفتوحة الى الامير طالبته فيها بان يتم توضيح طبيعة العلاقة بين المجلس المنتخب و المجلس المعين، وطرح رأي اللجنة القانونية المكلفة من قبل الامير فيما يختص بصلاحيات المجلس المعين وآلية تعديل الدستور قبل اجراء الاستفتاء، وان يتم تحديد القضايا المطلوب التصويت عليها مثل مسمى الدولة و المجلس المعين الجديد كل على حدة، وأن يتم الاعلان رسميا بأن التعديلات الدستورية سيتم ادخالها عن طريق الآلية الدستورية التى تتمثل فى المادة (١٠٤) و ذلك عن طريق السلطة التشريعية المنتخبة. وقالت لجنة العريضة: «فى سياق توضيح القضايا المزمع عرضها للاستفتاء يجب التأكيد على أن الشعب هو مصدر السلطات جميعا و أنه لا توجد أية سلطة تعلو عليه». وطالبت اللجنة بـ « وجود مراقبين دوليين الى جانب الرقابة القضائية حتى يكتسب هذا الاستفتاء مصداقيته، و تهيئة المناخ السياسي الصحي لذلك». وقالت ان ذلك المناخ لا يتحقق الا من خلال «الغاء قانون أمن الدولة الذى رفضه المجلس الوطني السابق بجميع كتله النيابية و على اثره تم حل المجلس فى أغسطس من عام ١٩٧٥، وصدور مرسوم بقانون بالعفو العام عن جميع المعتقلين السياسيين وعلى رأسهم الأستاذ عبد الوهاب حسين و رفاقه و السماح لجميع المبعدين بالعودة الى أرض الوطن و بدون شروط أو قيود».

● ومن جهة اخرى ستقام مساء غد بنادي الخريجين ندوة للمحامين البحرينيين من اجل مناقشة مشروع تغيير الدستور. وسوف يشارك في الندوة ثلاثة محامين هم محسن مرهون (عضو المجلس الوطني الذي حله الامير السابق) وفريد غازي وعيسى ابراهيم. وأهابت المعارضة بالمواطنين حضور الندوة والمشاركة بالتعبير الواضح عن آرائهم ورفض اي تغيير في الدستور خارج الاطار الدستوري.

**٦ فبراير**

● للمرة الاولى في تاريخ البحرين الحديث يصدر قرار اميري بعفو عام عن اغلب السجناء السياسيين والسماح بعودة المبعدي. فبعد ان أصدر الامير مرسوما بقانون رقم/١٠/٢٠٠١ بالعفو عن اغلب السجناء السياسيين والسماح بعودة المبعدين، تم الافراج عن ٢٨٩ سجينا سياسيا، واكثر من ١٠٠ من المبعدين. وعمّت الفرحة اجواء البلاد للمرة الاولى منذ بداية الحقبة السوداء التي بدأت بتعليق العمل بالدستور في ٢٥ اغسطس ١٩٧٥، وتصاعدت الآمال بانفراج حقيقي في الوضع السياسي يؤدي الى مشاركة شعبية في ادارة البلاد وصنع قراراتها. ولكن الفرحة لم تكتمل بسبب بقاء ٢٥ سجينا سياسيا وراء القضبان بتهم ملفقة بعد محاكمات جائرة أصدرت احكامها باوامر من رئيس الوزراء. وطالبت المعارضة بالافراج الفوري عن هؤلاء السجناء لان استمرار اعتقالهم يعتبر انتهاكا لحقوقهم المشروعة. وطلبت من لجنة الاعتقال التعسفي التابعة

# يوميات البحرين في شهر فبراير ٢٠٠١

للامم المتحدة الاهتمام بهؤلاء عندما تقوم بزيارتها الى البلاد في وقت لاحق من هذا الشهر. كما اعتبرت يوم السادس من فبراير «يوم الحرية» لشعب البحرين من أغلال الحقبة السوداء.

● وتمنّت المعارضة ان ينجح مشروع الاصلاح السياسي للامير معربة عن أملها بعودة قريبة للعمل بدستور البلاد المعلق منذ ربع قرن. كما اهابت بالامير الغاء ثنائية السلطة التشريعية وذلك بالتخلي عن مجلس الشورى الذي ارتبط بالحقبة السوداء ارتباطا وثيقا. واشارت الى ان رئيس الوزراء استعمله لضرب الحركة الوطنية المطالبة باعادة العمل بدستور البلاد، وتمرير قوانين تعسفية. وتقدمت المعارضة بتهنئة عائلات السجناء باطلاق ابنائها معبّرة عن اعتزازها بصمودهم وشموخهم في زنزانات التعذيب، وقالت انهم سيبقون رمزا لعزة الشعب والوطن في مقابل المرتزقة الاجانب من معذبين وجلاوزة. وقالت ان صمود هؤلاء المظلومين ساهم في تعبيد طريق الاصلاح السياسي.

● وجاء ترحيب المعارضة باطلاق سراح السجناء السياسيين والسماح بعودة المبعدين متزامنا مع رفضها لتغيير الدستور بطرق غير دستورية. وكررت المعارضة موقفها الرافض للميثاق ما لم يتم اجلاء الغموض الذي يكتنفه.

● ولوحظ الرفض الشعبي للميثاق ما دام غامضا خلال الندوة التي عقدت الليلة قبل الما ضية بنادي العروبة والتي تحدث فيها السيد حسن فخرو، مستشار الامير. فبعد ان القى السيد فخرو كلمته التي استغرقت قرابة نصف الساعة انطلقت الاسئلة من المواطنين التي كانت توحي برفض ثنائية السلطة التشريعية. وكان النقاش مفتوحا وصريحا، حيث امتلك المواطنون شجاعة طرح الاسئلة بدون الخشية من انتقام جهاز التعذيب. وتركزت الاسئلة حول الغموض الذي يحيط بتغيير الدستور بوسائل غير دستورية، وحول مجلس الشورى الذي، اذا ما أقر الميثاق، سوف يلغي دور المجلس الوطني المنتخب. وسألت احدى المواطنات سبق ان تعرضت للسجن والتعذيب عما اذا كانت الحكومة مستعدة لمحاكمة مرتكبي جرائم التعذيب. ولكن السيد فخرو قال انه يتحدث عن المستقبل وان ما تحدثت عنه كان في وقت سابق. اما الاستاذ محمد جابر صباح، عضو المجلس الوطني الذي حله الامير السابق، فقال ان هناك «اجراءات ستتخذها الحكومة هي ضد الديمقراطية». وأشار الى «استعمال الكومبيوتر لخرق سرية التصويت، الذي من شأنه الغاء عملية التصويت كلها». وقال مراقبون حضروا الندوة ان هناك حالة من الثقة المفقودة بين الطرفين: الحكومة والشعب، وان محاولات الامير لتقريب الطرفين تحتاج لتخليه عن مشروع مجلس الشورى الذي ارتبط ارتباطا وثيقا بالحقبة السوداء.

**٧ فبراير**

● رفضت الحكومة إخضاع الاستفتاء المزمع عقده الاسبوع المقبل لإشراف دولي، الامر الذي أثار المخاوف حول احتمالات تزوير النتائج. وقال وزير العدل الذي قام بتفقد احد مراكز التصويت ان الحكومة اكتفت بتعيين «قاض» للاشراف على عملية الاقتراع، وان هناك لجنة من عشرة قضاة تشرف على العملية كلها. لكنه لم يشر الى كيفية فرز الاصوات. وكانت المعارضة قد طالبت باشراف دولي لهذا الاستفتاء لمنع التزوير، لكن الحكومة، كما يبدو من كلام وزير العدل، رفضت ذلك، الامر الذي اثار قلق الجهات الحقوقية والسياسية البحرينية بان نتائج الاستفتاء معروفة سلفا، برغم معارضة اغلب المواطنين لبعض مواد الميثاق خصوصا بعد إقحام مجلس الشورى في السلطة التشريعية، وهو مجلس غير منتخب.

● وفي ندوة جمعية المحامين التي عقدت الليلة الماضية اوضح ثلاثة محامين شاركوا فيها جوانب مقلقة من الميثاق تجعله ينتهك الدستور بشكل فاضح. فقد طالب المحامي محسن مرهون، عضو المجلس الوطني الذي حلّه الامير السابق، بايضاح النقاط المبهمة قي الميثاق وخاصة العلاقة بين المجلسين، قائلا «ان نظام المجلسين يصلح للدول الكبيرة والدول التي فيها حكم مركزي وفيدرالي مثل امريكا وليس لدولة صغيرة، وان لغة الميثاق تتسع لتفسيرات وتأويلات كثيرة وليست حاسمة». وعلّق المحامي محسن مرهون على تصريحات ولي العهد الاخيرة بقوله: «لا يجب ان يكون كلامه مسلّما به لانه قال ان الخبراء والقانونيين سوف يدرسون الميثاق ويصوغون ما يرونه مناسبا من تعديلات، فكيف يصوت الناس على شئ لم يدرس الى الان؟». ورد على سؤال حول حسن النوايا بالقول: «ان حسن النوايا لا يعتد به قانونيا». وانتقد مستشاري الامير في طريقة تعاطيهم مع تساؤلات المواطنين وتركيزهم على ضمان التصويت الايجابي بدلا من التوضيح. اما المحامي عيسى ابراهيم فقد قال ان تعديل الدستور يجب ان يكون من داخل المجلس الوطني والميثاق لا يمكن ان يعدل الدستور. ودعى الى إطلاع الناس على الدستور عبر نشره في الجريدة او اصداره كما نشر الميثاق وذلك للاطلاع والتعرف على احكامه وبنوده. وقال المحامي عيسى ابراهيم : «مع الاسف فان الميثاق يتناقض مع الدستور وذلك لانه يخوّل الامير بالاشراف على السلطات الثلاث». ثم انتقد الصحافيين والكتاب الذين يدعون للميثاق بطريقة غير صحيحة بعد ان كانوا يقولون ان الديمقراطية لاتصلح لنا. اما المحامي المحامي فريد غازي فقد اكد ان حكماء الفقه الدستوري لا يعطون الرئيس مهمة تعديل الدستور، وان الاستفتاء على الميثاق صحيح اذا كان طريقا الى الدستور، وغير صحيح اذا كان المراد منه تعديل الدستور.

**ما تزال الحكومة ترفض اطلاق اكثر من عشرين مواطنا اعتقلتهم اجهزة التعذيب وأصدرت بحقهم احكاما ظالمة بعد محاكمات صورية جائرة. وبرغم الفرحة التي عمّت المواطنين بالافراج عن اغلب السجناء السياسيين، فان استمرار اعتقال اولئك المظلومين يثير قلق الجهات الحقوقية الدولية بالاضافة الى غضب عائلاتهم. وتجدر الاشارة الى ان وفد مجموعة العمل حول الاعتقال التعسفي التابعة للامم المتحدة سوف تزور البلاد في وقت لاحق من هذا الشهر، وسوف تنظر في الاجراءات القمعية التي فرضت على المواطنين خلال الحقبة السوداء، والتي لم يتم الغاؤها بعد. ومن ذلك قانون امن الدولة ومحكمة امن الدولة وصلاحيات قوات التعذيب.**

● ونشرت صحيفة «القدس العربي» في عددها الصادر يوم امس مقالا للمحامي عبد الله هاشم عضو لجنة العريضة الشعبية بعنوان: «القوى السياسية في البحرين والانفراج الديمقراطي الراهن» قال فيه ان العفو العام يعني الغاء صفة الجريمة عن الاشخاص المستفيدين من العفو، مضيفا «ان انتفاء صفة الجريمة على الأفعال هذه فيما يتعلق بالمفرج عنهم والعائدين من المنافي يترتب عليه إعادة تطبيع أوضاعهم وذلك بمنحهم وأبنائهم وذويهم جوازات سفر وبطاقات سكانية بمجرد دخولهم حتى يتسنى لهم ترتيب أوضاعهم الحياتية وفقا لهويات صالحة قانونا. ومن حقهم أن تمنح لهم الخدمات والتسهيلات التي منحتها الدولة للمواطنين بشكل سريع وبموجبه استثناء وذلك لكونهم حرموا فرصة تقديم الطلبات منذ زمن بعيد». وقال: «انه جدير طرح أحد المتناقضات والمفارقات السياسية والمجتمعية ذات العلاقة بالتسامح والعلاقات السياسية والتي تبدأ من كون إشاعة حياة ديمقراطية ابتداء بالعمل بدستور ١٩٧٣ وتفعيله وإلغاء القوانين المقيدة للحريات وإشاعة حرية النقابات وغيرها من الحريات التي نص عليها الدستور كانت دائما ومن عقود عديدة خلت من الزمان تمثل جوهر وصلب برامج القوى السياسية البحرينية».

**٨ فبراير**

● أصدرت حركة احرار البحرين هذا اليوم بيانا حول موقفها من الاستفتاء على مشروع تغيير الدستور المزمع عقده الاسبوع المقبل. وجاء في البيان تقدير الحركة للمبادرات التي اتخذها الامير مؤخرا ومنها اطلاق سراح اغلب السجناء السياسيين والسماح بعودة بعض المبعدين، ولكنها دعت المواطنين الى رفض الميثاق بشكله الحالي. وبررت رفضها بان المشروع مبهم ولا يوضح صلاحيات الامير، وينتهك الدستور بإقحام مجلس الشورى في السلطة التشريعية. كما انه يجري هذه التغييرات خارج نصوص الدستور الذي لا يسمح بتغيير مواده الا بموافقة ثلثي اعضاء المجلس الوطني المنتخب. وقد اهتمت وسائل الاعلام الدولية بهذا الموقف وبثته وكالة الانباء الفرنسية ومحطة «الجزيرة» القطرية وجهات اعلامية اخرى. ولقي البيان ترحيبا واسعا في الاوساط الشعبية الرافضة لاعطاء الحكومة صكا مفتوحا.

● وكانت المعارضة قد رحبت بالقرار الاميري الاخير، واهتمت وسائل الاعلام الدولية بذلك، وعمّت الفرحة ابناء البحرين باطلاق سراح ابنائهم بعد معاناة شاقة في غرف التعذيب. ولكن هذه الفرحة لم تكتمل حيث ما يزال اكثر من عشرين مواطنا يقبعون في الزنزانات بتهم ملفقة من تأليف ايان هندرسون وجهازه المتوحش. وعبّر حقوقيون دوليون عن خشيتهم من ان تسعى الحكومة لاستغلال قضيتهم كورقة للضغط على المواطنين للتوقيع على مشروع تغيير الدستور، وذلك باطلاق سراحهم قبل موعد الاستفتاء بيوم او يومين.

● ومن جهة اخرى ازداد الغموض الذي يلف القرار الاميري حول عودة المبعدين، وذلك بصدور تصريح عن وزارة الداخلية يوم امس يحصر السماح بالعودة الفورية الى البلاد في ١٠٨ من المواطنين نشرت الصحف اسماءهم. وقال تلطق باسم دائرة الهجرة والجوازات التابعة لوزارة الداخلية: «ان المواطنين الـ ١٠٨ الذين وردت اسماؤهم في العفو الاميري لهم حرية العودة الى البحرين على الفور وإكمال الاجراءات هنا. اما المواطنون الآخرون الذين يعيشون في الخارج والذين أدينوا باعمال مرتبطة بالامن الوطني فعليهم اولا الاتصال بالسفارات البحرينية لاكمال اجراءات عودتهم». وبهذا اصبح العفو الاميري مشروطا، على عكس ما أذيع. وبالفعل فقد رفضت سفارة البحرين في لندن ترتيب اوراق بعض المنفيين الذين اتصلوا بها وكرّر مسؤولوها لبعض المواطنين الجواب الذي كان يردد في السابق وهو اننا مستعدون لاعطائك ورقة مرور فقط وليس جواز سفر. وتأكد للكثيرين استمرار عقلية رئيس الوزراء في اجهزة الدولة، وهي العقلية التي تسعى لوقف اي مشروع اصلاحي لدى الامير. وتساءل المواطنون: اذا كان القرار الاميري جادا فلماذا التمييز بين من تقدم سابقا بطلب العودة ومن لم يتقدم؟

● ومن جهة اخرى نشرت صحيفة «العرب» الصادرة في لندن في عددها الصادر في ٥ فبراير مقالا للاستاذ هاني الريس بعنوان: «هل يجوز لمرتكبي الانتهاكات ان ينعموا بالحرية؟: بريطانيا والجنرال هندرسون والعدالة الضائعة». وطرح المقال قصة وجود هندرسون في جهاز المخابرات البحريني الذي مارس التعذيب على اوسع نطاق خلال الحقبة السوداء تحت حكم رئيس الوزراء. وتطرق الى التحقيق الجاري في ملف التعذيب في البحرين الذي تقوم به الشرطة البريطانية على امل ان يؤدي ذلك الى تقديم هندرسون الى محاكمة عادلة. وانتهى الى القول: «يبدو ان توجيه اتهام رسمي ومحاكمة المتهمين بارتكاب جرائم ضد الانسانية ليست مسألة متروكة للجهاز القضائي ليبت فيها بموجب القانون واجراءاته.... فاذا مثل امام المحكمة فلن يكون هو الوحيد الذي يحاكم ويدان، بل كذلك من جنّدوه واستخدموه وتعاونوا معه. وقد يكشف عن العلاقات الحساسة والمتشعبة مع المخابرات البحرينية المحرجة للطرفين. فمتى يا ترى تنفذ الحكومة قرارها وتفسح للعدالة البريطانية ان تأخذ مجراها، وهذا هو السؤال المطروح الآن».

**١٢ فبراير**

● بالرغم من اقتراب موعد الاستفتاء على مشروع تغيير الميثاق الوطني فقد بقي في السجن اكثر من خمسة عشر مواطنا ادينوا بتهم ملفقة من قبل محكمة امن الدولة السيئة الصيت. وكان امير البلاد قد أمر الليلة الماضية اطلاق سراح ثمانية من المعتقلين السياسيين واغلبهم من منطقة سترة بعد زيارة قام بها للمنطقة. وتم الافراج عن كل من: يوسف عبد الباقي،عبد العزيز حسين عبد الباقي، محمد الكتّاب، محمد العصفور، عبد الله ابراهيم، محمد رضا يعقوب العطار. وقد قضى هؤلاء المواطنون قرابة اربع سنوات بتهم ملفقة قدمت امام محكمة امن الدولة السيئة الصيت التي اصدرت احكامها الجائرة بحقهم. وكان هؤلاء من ضمن الاشخاص الذين سينظر وفد مجموعة الاعتقال التعسفي التابعة للامم المتحدة في قضيتهم لدى قيامه بزيارته المرتقبة الى البلاد في وقت لاحق من هذا الشهر. وليس معلوما بعد ما اذا كانت الزيارة سوف تتحقق وذلك بعد توفر معلومات تشير الى استمرار محاولات الحكومة الغاءها او تأجيلها. وهناك مطالب محلية ودولية بالغاء قانون امن الدولة ومحكمة امن الدولة نظرا لاقتصارهما الى المعايير الدولية لحقوق الانسان. وتأتي خطوة الامير هذه في اطار مشروعه الاصلاحي الذي ادى حتى الآن الى اطلاق اغلب السجناء السياسيين والسماح بعودة المبعدين. وتمنت المعارضة استمرار ذلك المشروع، لكي يبنى العهد الجديد على اسس من العلاقات المتينة بين شعب البحرين وأمير البلاد. ويبدو ان اجهزة العهد القديم ما تزال قوية ومتمركزة في مواقعها وتسعى بجد لاعاقة المشروع الاصلاحي للامير. فمثلا واجه المواطنون الذين توجهوا الى سفارتي لندن ودمشق صعوبات في اقناع المسؤولين باصدار جوازات سفر لكي يتمكنوا من العودة الى البلاد. وطلب احد موظفي سفارة لندن من بعض المواطنين تقديم رسالة طلب عفو، الامر الذي يعتبر محاولة للاساءة الى القرار الاميري الذي صدر الاسبوع الماضي. واتضحت مؤامرات عناصر العهد القديم كذلك عندما توجه عدد من الخريجين الجامعيين الذين سبق اعتقالهم، ومعهم عدد ممن أوقفوا عن العمل بسبب اعتقالهم، الى وزارة التربية لطلب التوظيف أو الإعادة الى الوظيفة. فقد قوبلوا برفض شديد من قبل موظفي الوزارة التي يرأسها العسكري عبد العزيز الفاضل، احد الوجوه المقوتة من قبل المواطنين. وأصر بعضهم على طلبه قائلا إن ما كتب في الجرائد وكلام الأمير يشير إلى إمكانية توظيفهم، فرد عليهم مسؤول قسم التوظيف قائلا ان هذا غير ملزم بالنسبة لهم وانهم لن يتم اعادتهم ما لم يأت القرار من الوزير شخصيا.

● وفيما تتم الاستعدادات للاستفتاء المزمع عقده يومي الاربعاء والخميس المقبلين، لوحظ غياب

# يوميات البحرين في شهر فبراير ٢٠٠١

الاشراف الدولي المستقل على عملية الاقتراع، الامر الذي من شأنه فتح مجال التشكيك في النتائج. وتعددت المواقف بشأن هذا الاستفتاء برغم التوضيحات التي طرحتها الحكومة في اليومين الماضيين. وكان وزير العدل قد صرح يوم السبت الماضي بان المجلس الوطني المنتخب سيكون صاحب الحق في التشريع، بينما سيقتصر دور مجلس الشورى على تقديم المشورة غير الملزمة. وقال ان دستور ١٩٧٣ سوف يكون هو المرجعية السياسية وسوف يكون فوق الميثاق. كما أبلغ الامير وفدا شعبيا يوم الخميس الماضي بانه أمر بتجميد قانون امن الدولة ومنع اعتقال اي مواطن بموجبه. واعربت المعارضة عن تقديرها لتلك الخطوات الايجابية وتمنّت ان يبادر الامير لالغاء هذا القانون الارهابي ومعه محكمة امن الدولة السيئة الصيت.

● وفي ضوء تلك التطورات اصدرت حركة احرار البحرين يوم السبت الماضي بيانا جمّدت فيه بيانها السابق الذي كان يدعو الى رفض الميثاق، وتركت للمواطنين خيار التصويت بالاتجاه الذي يريح ضمائرهم. جاء ذلك بعد ان طرحت الفعاليات الشعبية خلال صلاة الجمعة بمسجد الدراز دعوتها المواطنين لاقرار الميثاق. وطرحت لجنة العريضة الشعبية في وقت لاحق موقفها في بيان رسمي موقع من جميع اعضائها. وجاء في البيان دعوتها لاقرار الميثاق. بينما التزمت الجبهة الاسلامية لتحرير البحرين برفض الميثاق.

● وفي تطور آخر بثت شبكة الاخبار العربية التلفزيونية مساء السبت الماضي برنامج نقاش حول الاستفتاء على الميثاق الوطني في البحرين استمر قرابة الساعتين. وشارك في النقاش عدد من المواطنين البحرينيين من داخل البلاد وخارجها. وتعددت الآراءحول الميثاق ولكن لوحظ وجود حذر شديد تجاه ما يجري في البلاد. واعتبر النقاش حيويا لانه ألقى الاضواء على القضايا التي تتجاهلها وسائل الاعلام الرسمية. وعبّر المواطنون عن ارتياحهم للتوضيحات التي أدلى بها المشاركون حول كافة القضايا التي تشغل بال اهل البحرين. وكان هناك استياء واسع من قيام تلفزيون البحرين ببث مقابلات مشوهة مع بعض رموز المعارضة في الخارج، حيث لم ينشر من تلك المقابلات الا ما يناسب اهواء القائمين على المحطة، بينما تم تجاهل النقاط المهمة الاخرى. وسوف تخصص قناة «الجزيرة» القطرية بوم غد برنامجها «الاتجاه المعاكس» لمناقشة الوضع في البحرين.

**١٣ فبراير**

● عشية الاستفتاء على مشروع الميثاق، عبّرت المعارضة البحرينية هذا اليوم عن شكرها وتقديرها لجميع المنظمات والجهات والشخصيات التي وقفت مع شعب البحرين خلال محنته في الحقبة السوداء، وبذلت جهودها التي أدت الى تحقيق مكاسب لا يستهان بها لشعب البحرين. كما رحّبت بالتوجه الاصلاحي للامير وحاشيته، وتمنّت ان يبدأ العمل بدستور البلاد، والغاء قانون امن الدولة وتسهيل مهمات عودة المبعدين واطلاق سراح من تبقى من السجناء السياسيين، واصدار جوازات سفر للمواطنين الذين حرموا منها، ودفع ديات الشهداء الذين سقطوا على ايدي رموز التعذيب في الحقبة السوداء، والقضاء على ما تبقّى من آثار تلك الحقبة المشؤومة.

● وقد أصدرت منظمة هيومن رايتس ووج الامريكية بيانا حول التطورات التي تجري في البحرين هذه الايام. وجاء في البيان: «للمرة الاولى منذ ربع قرن اصبح بامكان منتقدي الحكومة التعبير علنا عما في اذهانهم، وتكرار ذلك النقد في اليوم التالي (أي بدون ان يعتقلوا)». وقال البيان: «هناك غموض مقلق في لغة مسودة الميثاق الوطني تشير الى احتمال ان يكون الهدف منه الحصول على موافقة شعبية لتكريس حكم العائلة الخليفية وموقعها المتميز بدلا من اقامة شكل من الملكية الدستورية». وقالت ان الميثاق «لا يتطرق لقانون امن الدولة او محكمة امن الدولة، وان القسم الخاص وادارة التحقيقات الجنائية وقوات الامن العام تخضع جميعها للشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة، رئيس وزراء البلاد منذ ثلاثة عقود، الذي يعتبر معارضا قويا لاي اصلاح سياسي ذي معنى». وقال البيان «انه مع عائلته القريبة سيكونون الاكثر خسارة في حالة التحقيق البرلماني في الفساد وسوء استعمال النفوذ». ثم رحبت المنظمة بالخطوات التي اتخذت لاطلاق سراح المعتقلين السياسيين والسماح بعودة المبعدين، ولكنها طالبت باتخاذ خطوات اخرى مثل: الغاء قانون امن الدولة ووقف محاكمة المواطنين امام اية محكمة مغلقة لا تتوفر فيها المعايير الاساسية للعدالة، اعلان السماح بعودة جميع الذين يعيشون في الخارج بدون قيود، انهاء ممارسة اعتقال الاشخاص لمدد طويلة بدون تهمة او محاكمة، السماح للناشطين الحقوقيين باقامة مجموعات غير حكومية والسماح لهم بممارسة تلك الحقوق الضرورية للدفاع عن حقوق الانسان».

● كما أصدرت المنظمة الدولية لمكافحة التعذيب بيانا عبرت فيه عن تقديرها لاطلاق سراح المعتقلين السياسيين والسماح بعودة المبعدين وخصت بالشكر المؤسسات و المنظمات والشخصيات الذين تدخلوا نيابة عنهم. وتطرق البيان لجهود المنظمة في المرحلة السابقة للدفاع عن السجناء والمظلومين.

● وعلى صعيد آخر قرر وفد لجنة الاعتقال التعسفي التابع للامم المتحدة تأجيل زيارته للبحرين حتى شهر اكتوبر المقبل لاسباب غير معروفة. وكان وفد حكومي قد قام بزيارة الى كل من جنيف وباريس للالتقاء بالمعنيين. ورحبت لجنة الدفاع عن حقوق الانسان في البحرين بقرار التأجيل معتبرة ان الزيارة التي ستتم في شهر اكتوبر سوف تكون ضرورية «للحكم على السياسات الجديدة». وطرحت اللجنة مطالب مشابهة لما طرحته منظمة هيومن رايتس ووج. وبالاضافة الى ذلك طالبت اللجنة بالتوقيع على عدد من المواثيق الدولية والسماح للمنظمات الحقوقية الدولية بزيارة البلاد للتاكد من حرية الصحافة والتعبير وحرية ممارسة العمل الحقوقي. وانتهى البيان الى القول: «نتمنى بصدق ان تكون الـ ٢٥ عاما الماضية قد انتهت ليبدأ عهد زاهر».

● ومن جهة اخرى نشرت صحيفة «القدس العربي» في عدده الصادر هذا اليوم مقالا للدكتور عبد الهادي خلف، عضو المجلس الوطني الذي حله الامير السابق، بعنوان: «البحرين: على أبواب عهد جديد؟». وجاء في المقال: «من بين القرارات الجريئة تلك التي هدفت الى إضعاف من جرى التعارف على تسميتهم بالحرس القديم ومن ثم إبعادهم عن مراكز القوة التي يتمتعون بها». وأضاف: «يعزز هذا الرأي اقتناع بطانة الحرس القديم وحارقي بخوره بان الامور تسير في طريق لا رجعة فيه وان السيف قد سبق العذل. ولقد رأينا بعض هذه البطانة يسارع لحرق البخور ليس للامير وحده بل حتى لوجوه في المعارضة كانت ترمى قبل أسابيع قليلة بأرذل النعوت». لكنه اشار الى حالات مماثلة في السابق محذرا من الافراط في التفاؤل: «ما زالت الذاكرة تحمل تفاصيل حية لاحتفالات شعبية اجتاحت البحرين غداة تولي الامير السابق الحكم عام ١٩٦١. وكان تفاؤل الناس آنذاك، كما هو اليوم، عارما وحقيقيا... وتحمل الذاكرة تفاصيل حية لاحتفالات شعبية بنتائج اول انتخابات برلمانية في البلاد عام ١٩٧٣. وعاشت البلاد وقتها ايضا اجواء عرس التحام ارادة الامير بارادة الشعب على طريق بناء الدولة الدستورية، الا ان ميزان العدالة سرعان ما مال، وما يزال». ثم قال: «هل يسغرب ان نتساءل هل يمكن نسيان الماضي بكل ما يحمله من مرارة وخيبات أمل؟ وهل نطالب الناس بفتح صفحة جديدة قبل ان نغلق الصفحات السابقة وقب ان نتصالح على تصحيح ما تضمنته من اخطاء». وانتهى الكاتب الى القول: «ليس من صالح الامير وطموحاته، وليس من صالح مشروع الاصلاح السياسي ان يصاب الجميع، اميرا ونخبا موالية ومعارضة بوباء فقدان الذاكرة، وبكل تأكيد لا يمكن لمشروع بناء الدولة الدستورية ان ينطلق وان يتكرس وان يستمر بدون ان يتم الاتفاق على ان بداية عهد جديد في البحرين تتطلب الاعلان عن نهاية عهد بائد».

**١٤ فبراير**

● أكد الحرس القديم في حكومة البحرين وجوده القوي عشية الاستفتاء على مشروع الميثاق. وجاء هذا التأكيد من خلال ثلاث تطورات مؤسفة. أولها التهديدات التي وجهها يوم امس المعذب المعروف عادل فليفل للمواطنة رملة حسن جواد، بانه سوف يعتقلها ويعذبها اذا لم تتوقف عن الادلاء بتصريحات لوسائل الاعلام. وخلال اتصاله بها هاتفيا قال لها ان الغرفة ٤٨ بانتظارها. وتعني هذه الغرفة لضحايا التعذيب الشيء الكثير، ومع الاسف ما تزال جاهزة لاستقبال اجساد ابناء البحرين. وقد تم اطلاع الجهات الحقوقية الدولية على هذا التطور الخطير. وكانت هذه المواطنة قد اعتقلت العام الماضي وتعرضت لتعذيب رهيب على ايدي جلادي رئيس الوزراء ومن بينهم فليفل. وثانيها عودة رئيس الوزراء رمز الحقبة السوداء والسبب الاساس في الشرخ الواسع الذي حدث بين شعب البحرين والعائلة الحاكمة، الى البلاد بعد غياب استمر قرابة الشهر، وكان غيابه الذي أدخل الفرحة في قلوب ضحاياه احد الاسباب التي شجّعت بعض المواطنين على قبول مشروع الميثاق، وأدت عودته الى خيبة أمل واسعة في الاوساط الشعبية. وهناك مطالبة واسعة بازالته عن منصبه باعتباره رمزا للحرس القديم. اما التطور السلبي الثالث فهو منع المبعدين من العودة الى البلاد برغم صدور القرار الاميري الذي سمح بعودتهم غير المشروطة. ولم يسمح لاي مواطن من خارج المجموعة التي ذكرت في القرار بالعودة، وذلك بحجة الاجراءات الادارية والقانونية.

● وفيما يتوجه المواطنون للادلاء بأصواتهم في اول استفتاء من نوعه في تاريخ البلاد، لوحظ تباين واضح في الآراء والمواقف ما بين مؤيد ومعارض. وقد ساهمت اجراءات الامير الاخيرة والتركيز الاعلامي للتأثير على الرأي العام في اقناع بعض المواطنين باقرار الميثاق، بينما توسعت دائرة الرفض خصوصا بعد حدوث التطورات المذكورة اعلاه. واكدت حركة احرار البحرين انها في الوقت الذي تدعم فيه توجهات الامير الاصلاحية فقد طلبت من المواطنين الادلاء بأصواتهم بالاتجاه الذي يريح ضمائرهم.

● وفي خطوة رحّبت بها المعارضة امر الامير باطلاق سراح ١٩ سجينا سياسيا يعتقد انهم آخر المعتقلين السياسيين، وهم حسن عباس حسن حاجي، مصطفى حسين محمود حسين، حسن علي احمد حيدر، حسن فرج حسن فرج، محمود خليل ابراهيم المقهوي، جعفر مكي، على مرهون محمد، حسين محمد حسين ناصر، حسن احمد حسن مرزوق، محمد علي حسن خاتم، عادل حسين علي حسين عبدالنبي، عبدالله يوسف محمد علي الصميخ، محمد سلمان محمود مختار، عقيل ناجي خلف الصائغ، أحمد حيدر عباس حيدر، علي ابراهيم موسى علي، على ابو القاسم عبد الله، محمد رضا علي عابدي، فرحات خورشيد افراح خورشيد، يوسف حبيب حسين تنكستاني. وبهذا تخلو غرف التعذيب البحرينية للمرة الاولى منذ منتصف الخمسينات من اي سجين سياسي.

● وعلى صعيد آخر أثار برنامج «الاتجاه المعاكس» الذي بثته محطة «الجزيرة» القطرية الليلة الماضية قلقا كبيرا لدى المواطنين بسبب منع الدكتور هلال الشايجي من المشاركة في البرنامج مع الدكتور منصور الجمري، الناطق باسم حركة احرار البحرين. وقد فوجيء معدو البرنامج باعتذار الشايجي عن المشاركة قبل ساعتين فقط من بدء البرنامج قائلا انه استلم تعليمات من البحرين تمنعه من ذلك. وتساءل المراقبون عن جدوى الحديث عن حرية التعبير في ما يسمى العهد الجديد في ظل هذه المعطيات. كما كشف البرنامج معلومات اضافية عن مدى التعذيب الذي حدث في البلاد في الحقبة السوداء. وأكدت المواطنة رملة جواد التهديدات التي وجهها لها عادل فليفل ظهر امس، وطالبت الامير بحمايتها من هذا الجلاد. كما روى المواطن احمد رضي في اتصال هاتفي من البحرين ما حدث له من تعذيب في الزنزانات وقال انه اصيب بالصمم وعاهات اخرى نتيجة ذلك. وقد تابع المواطنون ذلك البرنامج بشغف وحيرة مما يجري في البلاد، خصوصا ان الاستفتاء الذي يجري اليوم وغدا لا يخضع لاشراف دولي مستقل.

**١٨ فبراير**

● أصدر أمير البلاد، الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة، هذا اليوم قرارا مهما بإلغاء قانون أمن الدولة ومحكمة أمن الدولة. وجاء في المرسوم الأميري أن القرار سيبدأ العمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية. وبهذا القرار التاريخي تكون أغلب مطالب شعب البحرين التي ناضل من أجلها منذ القرار المشؤوم الذي صدر في ١٩٧٥، قد تحققت او في طريقها ان تتحقق، وهي إعادة العمل بدستور البلاد وانتخاب المجلس الوطني والسماح بعودة غير مشروطة للمبعدين وإلغاء أحكام الطوارئ وفي مقدمتها قانون أمن الدولة ومحكمة أمن الدولة.

● وكان رئيس الوزراء، الشيخ خليفة بن سلمان إل خليفة، قد اجتمع مع اربعة من الرموز الشعبية وهم الشيخ عبد الأمير الجمري والسيد عبد الله الغريفي والاستاذ عبد الوهاب حسين والدكتور علي العريبي. ودار الحديث حول امور أخرى من بينها شمول قرار العفو لجميع المواطنين بضمنهم اولئك الذين خرجوا من البحرين بعد هربهم من السجن. كما طالبت الشخصيات المعارضة بمنح جميع البحرينيين (الذين يطلق عليهم البدون) الجنسية وجواز السفر، فوعد رئيس الوزراء بتحقيق هذا المطلب الهام الذي رفعته المعارضة منذ زمن بعيد.

● وبهذه المناسبة تقدمت حركة احرار البحرين بالشكر للامير على الايفاء بوعده الذي قطعه على نفسه في ٨ فبراير عندما اكد انه سوف يلغي قانون أمن الدولة ومحكمة أمن الدولة أمام الرموز الشعبية التي اجتمعت معه في ذلك اليوم.

● ومن جهة أخرى، أعلن في البحرين عن قيام التجمع الوطني الحر، بمبادرة من عدد من الشخصيات الوطنية الفاعلة في الساحة السياسية. وتأتي هذه الخطوة استعدادا لخوض غمار العمل السياسي في ضوء التطورات التي حدثت في البلاد. ويتوقع قيام تجمعات أخرى في الفترة المقبلة للمشاركة في الحوار حول قضايا الوطن وطرح البرامج العملية قبل الحملات الانتخابية للبرلمان والبلديات. وهناك شعور عام بضرورة الحفاظ على المنجزات التي تحققت خلال الحقبة الماضية ومن بينها الإجماع الوطني والتفاعل المتواصل بين التوجهات السياسية – الاسلامية والوطنية – في البلاد، وهي التي حققت باجماعها على المنطلقات الاساسية نصرا لشعب البحرين.

# يوميات البحرين في شهر فبراير ٢٠٠١

**تقدمت اللجنة البحرينية لحقوق الإنسان، بطلب السماح لها بالعمل داخل البلاد. وكانت الحكومة قد رفضت طلبا سابقا من اللجنة وقع عليه ثمانية عشر مواطنا ومواطنة. ويحتاج نشر ثقافة حقوق الإنسان لتوسيع دائرة المتعاطين مع حقوق الإنسان والسماح بالتصدي للمفهما بصراحة وإلغاء الآليات التي ساهمت في السابق في الانتهاكات الخطيرة لها.**

**١٩ فبراير**

● عقدت المحكمة التي تنظر في القضية التي قدمت ضد الكاتب البحريني حافظ الشيخ جلسة اخرى يوم امس واستمعت الى مرافعته. وكان عبد العظيم البابلي، الناطق المصري باسم وزارة الاعلام البحرينية، قد تقدم بدعوى ضد الاستاذ حافظ الشيخ متهما اياه بتشويه صورته. وفي جوابه الى القاضي ذكر حافظ الشيخ أسباب كره شعب البحرين للسيد البابلي قائلا أنه أول صحفي عربي قام بزيارة لـ «اسرائيل» كمراسل لجريدة «الجمهورية» المصرية. وقدم عدة ادلة على ذلك من بينها مقال كتبه البابلي في تلك الجريدة في سنة ١٩٧٩ من حيفا – فلسطين. وفي الجلسة القادمة يجب على السيد البابلي اثبات انه لم يزر «اسرائيل» علما بان هناك وثائق لدى المحامين تثبت انه كان مراسلا لجريدة الجمهورية في حيفا. كما ان البابلي طرد من مجلة «المجلة» بسبب الشكوك التي تحوم حوله وعلاقته بـ «اسرائيل».

● وعلى صعيد آخر بدا الوضع في البلاد اكثر استقرارا بعد صدور المرسوم الاميري بالغاء قانون امن الدولة ومحكمة امن الدولة اللذين حوّلا هذه الجزيرة الصغيرة الى جحيم مستعرة طوال ربع القرن الماضي. وشعر المواطنون للمرة الاولى خلال ربع قرن كانت هي الاكثر سوادا في تاريخ البحرين، بقدر من الحرية دفعهم الى النظر للمستقبل بتفاؤل حذر. ومع ترحيب اهل البحرين بهذه الاجراءات الايجابية التي اتخذها الامير وولي العهد، فما يزالون قلقين من استمرار رموز جهاز التعذيب في مواقعهم. وكان عادل فليفل قد أثار غضب المواطنين الاسبوع الماضي عندما وجه تهديدات خطيرة لمواطنة بالاعتقال والتعذيب اذا استمرت في التحدث مع وسائل الاعلام.

● وبدا وزير الاعلام كذلك متشبثا بعقلية الماضي وكأن شيئا لم يكن. ففي مقابلة له يوم امس مع محطة اوربيت، أنكر الوزير محمد المطوع ان هناك معارضة طرحت مطالبها عبر العقود الماضية، وبرّر ما قام به جهاز التعذيب في السنوات الماضية بأسلوب تجاوزه المشروع الاصلاحي الذي تزعمه الامير. وقال انه لم تكن هناك مصالحة وطنية على يدي الامير وحاشيته، فكأنه لا يرى ما حوله من بنيان جديد يشيّد على الانقاض التي تسببت فيها سياسات الحكومة التي كان احد اعمدتها. وتمنت المعارضة ان يكون هناك تغيير وزاري جديد بأسرع وقت ممكن يطيح برموز الحقبة السوداء وادخال عناصر شابة اكثر استيعابا لمتطلبات مرحلة العمل بدستور البلاد، واكثر ايمانا بالممارسة الديمقراطية.

● وعلى صعيد آخر طرحت القائمة العمالية الديموقراطية يوم امس برنامجها النقابي و السياسي على اعضاء الجمعية العمومية للجنة العامة لعمال البحرين في دورتها الثامنة ٢٠٠١-٢٠٠٤م. وتتكون القائمة من كل من : السيد سلمان السيد جعفر، احمد عبد الحسين الخباز، خالد العرادي، عبد الكريم يوسف رضي، عبد الغفار عبد الحسين القيم، يوسف عبد الله يوسف، عبد الله خسين، محمد عبد الرحمن محمد، محمد امين محمدي، عبد الله بوجيري، خليفة مبارك الشملان.

● و يطالب البرنامج النقابي بحرية العمل النقابي و تشكيل الاتحادات العمالية في البحرين و تصديق دولة البحرين على ا لاتفاقيات و معايير العمل العربية و الدولية والحقوق الاساسية للعمال و حل ازمة البطالة الخانقة في البلاد و توفير فرص العمل لجميع البحرينيين و منهم جميع الذين أطلق سراحهم مؤخرا و عودة جميع المبعدين النقابيين وتفعيل الدستور و خصوصا البنود المتعلقة بحق العمل و الحريات النقابية. وقد أشاد البرنامج بالوحدة الوطنية والتلاحم الشعبي في تحقيق التوجهات الاصلاحية بفضل القوى الخيّرة و السياسية في البحرين وزيادة الاجور المتدنية في ظل الغلاءالمعيشي، وإعطاء المراة العاملة حقوقها الكاملة، وتطوير مزايا التأمينات الاجتماعية، والتخلص من العمالة الاجنبية، و محاربة الفساد في الدولة كما طالب وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بالتخلي عن تغييب دور اللجنة العامة، وفرض الوصاية عليها. وتمثل هذه القائمة العمالية الديموقراطية كافة التوجهات السياسية في البلاد .

**٢١ فبراير**

● أصدرت لجنة العريضة الشعبية يوم امس بيانا حول الوضع في البحرين طالبت فيه بان يكون اي تغيير دستوري وفق المادة ١٠٤ من الدستور. وجاء في البيان: «في ما يختص بتشكيل اللجنة المتعلقة بإدخال التعديل الخاص بمسمى الدولة وكذلك التعديل الخاص باضافة المجلس المعين فإننا ومن منطلق الحرص على سلامة العملية الإصلاحية وحمايتها من كل ما تتعرض له من أخطار نود أن نعبر عن حرصنا التام على ان تأخذ هذه التعديلات طريقها الى التعديل و من خلال تطبيق المادة ١٠٤ من الدستور التى تشترط لتعديل أي حكم من أحكام هذا الدستور أن تتم الموافقة عليه بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس». وأضاف البيان: «وفي هذا الاطار القانوني والدستوري فأن اللجنة التى سيأمر صاحب السمو بتشكيلها لا يتعدى دورها صياغة التعديلات المزمع إدخالها على أن يترك أمر اقرارها للمجلس النيابي المنتخب.. . إن التقيد بإحكام الدستور في هذه القضايا الخطيرة هو الذى يعطي هذه التعديلات صفتها الدستورية و قوتها القانونية و يقيها في الوقت نفسه من أن تتعرض للطعن في المستقبل». وتعتبر لجنة العريضة تجسيدا حقيقيا للتلاحم الوطني الذي تبلور خلال المحنة، وتتمنى استمرار هذا التلاحم خصوصا في المرحلة الراهنة الحبلى بالمفاجآت.

● ومن جهة اخرى قال الاستاذ عبد الوهاب حسين، احد الرموز السياسية ان الحكومة تسعى لاطلاق سراح سجين سياسي معتقل في الكويت هو عادل جاسم الحايكي الذي يقضي عقوبة جائرة بالسجن بسبب حوزته منشورات تطالب بالحقوق الدستورية في البحرين. وتجدر الاشارةالى ان حكومة الكويت هو الوحيدة التي اصدرت احكاما بسجن المطالبين بعودة الدستور في البحرين. وكان الاستاذ عبد الوهاب قد التقى مع رئيس الوزراء وطرح معه قضية التحقيق في الجرائم التي ارتكبت بحق ابناء البحرين خلال الحقبة السوداء مطالبا بمحاكمة مرتكبيها في الوقت المناسب. وقال الاستاذ عبد الوهاب: «هناك اشخاص ارتكبوا جرائم بحق السجناء في البحرين، وننوي تقديم اسمائهم الى القادة ليتعاملوا معهم».

● وطالبت منظمة العفو الدولية حكومة البحرين بالتصديق على المعاهدات الدولية الخاصة بحقوق الانسان وذلك في بيان صدر عنها يوم امس. وقد رحبت المنظمة بالغاء قانون امن الدولة ومحكمة امن الدولة السيئي الذكر. وكانت المنظمة من بين عشرات المنظمات الدولية وناشطي حقوق الانسان الذين دعموا موقف المعارضة في مطالبتها بالغاء تلك القوانين التعسفية.

● ومن جهة اخرى خرجت يوم امس بمنطقة السنابس مسيرة حاشدة شارك فيها عدد من رموز المعارضة الشعبية. وقد انطلقت المسيرة من اشارات السنابس الى اشارات الديه وعادت ثانية الى داخل السنابس، واستمرت اكثر من الساعة ونصف الساعة رفع خلالها المتظاهرون صور الشهداء والمبعدين والعلماء. وشارك فيها عدد من شخصيات لجنة العريضة الشعبية من بينهم الاستاذ حسن المشيمع، المحامي عبدالله هاشم، سعيد العسبول، السيد ابراهيم كمال الدين. وألقى هؤلاء كلمات حماسية ووطنية ودوت الهتافات والقبضات عاليا، خصوصا عندما قال عبدالله هاشم:هناك من يظن ان امن الدولة ألغي، ان امن الدولة أسقط ولم يُلغ وان دماء الشهداء وجراحات المعذبين وجهاد المخلصين هي التي اسقطته ولها الفخر في ذلك». ومن الشعارات التي رددت «لاسنية لاشيعية بل شعب يطلب حرية»، «منصورين والناصر الله»، يا فليفل شيل ايدك كل الشعب ما يريدك»، «يا وزان (المعذب خالد الوزان الذي قتل سعيد الاسكافي) شيل ايدك كل الشعب ما يريدك» الى جانب الشعارات الوطنية الحماسية. كما دعت المسيرة على لسان سعيد العسبول الى مسيرة اخرى ستقام يوم الجمعة القادم بعد صلاة العصر تنطلق من دوار منطقة القدم.

● وعلم من جهة اخرى ان الحكومة تعتزم تجنيس حوالي ١٠ آلاف مواطن بحريني كانوا محرومين من الجنسية طوال العقود الماضية. وتمنّت المعارضة ان يشمل التجنيس كافة البحرينيين الذين ولدوا في البلاد وعاشوا فيها والتوقف عن استقدام المرتزقة الاجانب الذين لا تحتاج البلاد لخدماتهم.

**٢٣ فبراير**

**في تطور مؤسف نفى اللواء عبد الله الفارس وكيل وزارة الداخلية الكويتي لشؤون المباحث أن تكون البحرين قد تقدمت بطلب للإفراج عن المواطنين البحرينيين الاربعة الذين ألقي القبض عليهم في الكويت العام الماضي بسبب امتلاكهم منشورات تطالب حكومة البحرين باعادة العمل بدستور البلاد. وأشار الفارس في إتصال مع جريدة «الشرق الأوسط» الى أن قضية البحرينيين الذين يدخلون ضمن إطار المعارضة السابقة لا تزال تنظر فيها المحاكم الكويتية لأنها من القضايا الشائكة، حسب قوله. وتجدر الاشارة الى ان حكومة الكويت هي الوحيدة من بين دول العالم التي اعتقلت مناضلين بحرينيين خلال الانتفاضة الشعبية وسجنتهم بسبب مواقفهم السياسية. وليس هناك الآن اي سجين سياسي بحريني في اي بلد آخر غير الكويت التي وقف شعبها الكريم مع شعب البحرين في محنته.**

● وفي ضوء التطورات السريعة في البحرين وازدياد الحماس الجماهيري للقيام بأنشطة مختلفة صرح الاستاذ حسن مشيمع بان أصحاب المبادرة سيواصلون التعاطي مع المعطيات السياسية الجديدة بروح اسلامية وطنية وانهم بصدد طرح برنامجهم للمشاركة بصورة بناءة ومسؤولة في تطوير وترشيد العمل السياسي. ومن هذا المنطلق فقد قرر اصحاب المبادرة اعادة انتخاب الاستاذ عبد الوهاب حسين كناطق رسمي بأسم التجمع. وصرح سماحة الشيخ عبد الامير الجمري، أن اصحاب المبادرة سيواصلون تنسيقهم مع الفعاليات السياسية الاخرى والمشاركة في لجنة العريضة الشعبية. وسيمثل التجمع في هذه الانشطة كل من الاستاذ عبد الوهاب حسين والاستاذ حسن مشيمع والدكتور علي العريبي. وأشار سماحة الشيخ الى ان الرموز الشعبية بصدد اعادة النظر حول هيكلية التجمع وتسميته لمواكبة التطور السريع في الوضع البحريني. كما اشار الى ضرورة مراعاة مشاعر عوائل الشهداء اثناء الافراح لاسيما «اننا نعتبر ان الفضل لدماء الشهداء ولذا فأن عوائلهم وابناءهم بحاجة لمساندتنا المستمرة اعترافا بفضلهم».

● ومن المقرر ان يعود الى الوطن يوم الاربعاء المقبل كل من الاستاذ عبد الرحمن النعيمي والاستاذ عبد النبي العكري بعد حوالي ثلاثة عقود قضياها في المنفى. ولم يتوقف هذان المناضلان عن العمل دفاعا عن الشعب وحقوقه طوال تلك الفترة، وساهما، مع بقية المناضلين، في ايصال قضيته الى العالم من خلال مشاركتهما في المؤتمرات السياسية والحقوقية والتواصل مع الجهات المعنية، والكتابة في وسائل الاعلام العالمية. وتكفي الاشارة الى ان بعض وثائق الخارجية البريطانية التي تغطي النصف الثاني من الستينات يتطرق الى انشطة الاستاذ عبد الرحمن النعيمي. وقد أعربت المعارضة عن تقديرها لما قدمه هذان المواطنان اللذان ارتبط اسماهما بشكل وثيق بالنضال الشعبي المتواصل خصوصا خلال الحقبة السوداء حتى بدأت ملامح الانفراج السياسي على يدي الامير الحالي. تحية اكبار واجلال لهذين المناضلين وصاحبتهما السلامة في حلهما وترحالهما.

● ومن جهة اخرى عبّرت اللجنة العامة لعمال البحرين في دورتها الثامنة للعام ٢٠٠١ عن ترحيب عمال البحرين بالغاء قانون امن الدولة و محكمة امن الدولة، وبالدور الوطني المهم الذي تقوم به لجنة العريضة الشعبية و لجنة المبادرة. كما عبّرت القائمة العمالية الديموقراطية عن استيائها الكبير لعدم توظيف مئات المواطنين الذين شملهم العفو وآلاف الباحثين عن عمل في القطاع الخاص وهم الذين وعد كل من رئيس الوزراء وزير العمل عبد النبي الشعلة بتوظيفهم. كما عبر اعضاء اللجنة عن انزعاجهم من التباطؤ في ذلك في حين تستمر حماية العمالة الاجنبية وتجديد الرخص بسهولة للعمال الاجانب الذين يقدر عددهم باكثر من ١٠٠ الف شخص. وحذرت اللجنة من ان ذلك سيؤدي الى تفجر ازمة عمالية و سياسية ثانية وقد يؤدي الى تعثرالمسيرة الديموقراطية.

● وعلى صعيد آخر رحبت حركة النهضة التونسية بـ «التطورات السياسية في دولة البحرين الشقيقة، التي تولى قيادتها أمير البلاد بإقدامه على اتخاذ قرارات جريئة على طريق العودة إلى الحياة الدستورية التي تعطلت منذ أوائل السبعينات فغرقت البلاد في ظلمات من العسف وخنق الحريات ما هدد وحدتها الوطنية و جعل سمعتها في الخارج مضغة الأفواه» وقالت ان ما تحقق حتى الآن «يعد خطوات صحيحة على الطريق السليم حرية إذا طبقت بأمانة أن تعيد البسمة إلى آلاف الآباء والأمهات والأطفال في البحرين وتعزز الوحدة الوطنية على أساس المساواة في المواطنة مما هو شرط لكل تنمية وتقدم». وبعد تهنئة شعب البحرين وحكومته على ما تحقق تساءلت الحركة: «هل يستيقظ النائمون على بركان الاستبداد العربي فيدركوا أن الأوضاع بلغت من التعفن والاحتقان حدا لا يرجى معه غير الانفجار على النحو الإندونيسي إذا لم يبادروا إلى النسج على منوال البحرين قبل أن يدركهم الطوفان وهو على الأبواب». ووقع الشيخ راشد الغنوشي البيان الذي صدر يوم امس.

## بشموخك هزمت جلاديك

تنسم بملء رئتيك من عبق الحرية، واكرع من نخبها حتى الثمالة، وارقص على قارعة الطريق كما يحلو لك، واصرخ بملء فيك في الفضاء الشاسع، فأنت اليوم انسان، يعترف لك بذلك حاكموك بعد ان أجبرتهم على ذلك. لقد تعلمت ان الحرية تؤخذ ولا تعطى وان الحقوق لا تسترجع الا بالكفاح والنضال، وان الطريق الى ذلك طويل جد طويل، رضيت بذلك بعد ان وعيته، فلم يستطع احد ان يقف بوجهك. أنت اليوم على موعد مع ما كنت تحلم به. قضيت أحلى سنوات عمرك في السجون او المنافي، متهما عندما تستيقظ، ويزداد الشك فيك حين تنام. حملت قضيتك على ظهرك، وازداد ثقلها يوما بعد آخر حتى شعرت ذات يوم بالرغبة في التوقف لان اقرب الناس اليك تركك وحدك في المضمار تسابق الآمال وتتصارع مع نفسك احيانا عندما يصور الشيطان لك عبثية التسابق مع من هو أسرع منك، كما يبدو له. واثقا كنت من خطاك فلم تعبأ بما يقال لك، فيمّمت السير على طريق ملأته الاشواك، عميقة حفره قاسية نسائمه. كانت الوحوش تعترض طريقك ولطالما نهشتك بمخالبها، فكنت تتفنن في الحيلة وتكتشف كل يوم اسلوبا لمراوغتها حتى نجّاك الله منها، ورأيت اخوة لك نهشت اجسادهم بدون شفقة او رحمة، فلهم عند الله الجزاء الاوفى يعيشون في ظله نعيم السعادة الابدية وحسن المنقلب.

كنت غافلا عمن حولك، فهم يأتون ويذهبون، يشفق بعضهم عليك تارة ويضحك أخرى، ولكن في قرارة نفسك كنت كبيرا وعظيم الشأن وسيد الموقف. لطالما تآمر العبيد ضدك وسعوا الى اسقاطك ومن معك من الثلة القليلة العدد والعدة، واستغلوا ظلمة الليل في محاولاتهم الفتك بك. ولانهم لا يقوون على مواجهتك فقد عمدوا للمكر والحيلة، لكنك قرأت في قرآنك العزيز: «الذين قال لهم ان الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم ، فزادهم ايمانا وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل، فانقلبوا بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم سوء واتبعوا رضوان الله والله ذو الفضل العظيم. انما ذلكم الشيطان يخوّف اولياءه فلا تخافوهم وخافون ان كنتم مؤمنين». لقد دفعك ايمانك للثبات على الطريق فلم تخف احدا غير الله ولم تستعن الا به. اما هم فقد استعانوا بغيره فأنفقوا الاموال لحماية عروشهم، فلم تجدهم شيئا، وأصبح عليهم ان يعترفوا بوجودك ويستمعوا لما تقول. لم تطلب حكما، ولم تبحث عن جاه او مال، بل كانت طالب حرية وعاشق كرامة وعبدا لله ترفض الانحناء لغيره او الخشية الا منه وطلب العطاء الا لديه.

ها أنت على موعد مع الوصول الى مبتغاك، فقد تساقطت اوراق الخريف جميعا، وانتهت عواصف الشتاء ورعده وقواصفه، ولم يبق امامك سوى قليل من الخطوات تأخذ بك الى ربيع جميل وأشجار تتدلى ثمارها. لا تتعجل القطف، وتمهل حتى تنضج الثمار. لا تتأثر بالمهرولين ممن يخافون الفوت، فما أكثرهم، لا تكن أُحُديا تستدرجك الانفال الى الهزيمة، تذكر رفاق دربك الذين ودعتهم واحدا واحدا وهم يعبرون جسر الحياة الى الآخرة. ارجع بذاكرتك قليلا لتقرأ الماضي القريب والبعيد، لتعرف ان الطريق الذي مشيت عليه قد عبّده أسلافك منذ عقود، فكنت وفيّا لهم، سائرا على خطاهم. فاقصد في مشيك ان استطعت لكي لا تصطدم بحواجز الطريق ومعوقات السير. انت على موعد مع النصر المؤزر الآتي من بطن الغيب. صنعت شيئا منه فانتظر المزيد بعون الله. قد يتأخر الغيث قليلا لكنه آت، فما عند الله خير وأبقى.

لا تنس الذكريات المواضي، ففيها شيء من المتعة، فلولاها لما بلغت ما بلغت. أتذكر كلمات السر التي نقلت العمل الى آفاق ارحب من الجزيرة الصغيرة المعذبة؟ أتتذكر الحبر السرّي، لقد كان بدائيا لكنه كان حبل الوصل بينك وبين حبّات العنقود التي انتظمت في مسبحة جميلة ربطت الجميع في سياق واحد يعلو فوق كل ما هو هابط من حطام الدنيا ولذائذ العيش في ظل القمع والارهاب. أتذكر ملاحقات الشرطة لك ولاخوتك وانتم تتنقلون في الازقة والحارات تثبتون شعارات الحرية في كل زاوية من زوايا الوطن المعذب وفي كل موقع من مواقع العمل في ديار الغربة؟ تاريخ امتد ربع قرن امتزج فيه الخيال بالواقع، حتى لكأنك اليوم تشاهد احد افلام هوليوود وأنت احد ابطاله. ماذا سيقول ابناؤك واحفادك لو اطلعوا على سفر حياتك، ماذا ستقول لاحدهم عندما يسأل: لماذا كنت شقيا؟ لماذا لم تكن كأقرانك الذين تسنموا المناصب في ظل الحاكم، في مقابل صمتهم؟

انك اليوم فرح فخور، فأبواب الحرية انبلجت أمامك. وفجأة تغيّرت الالسنة واللغات واللهجات، فاذا بلاحسي القصاع يتكلمون بلسانك، واذا الذي زيّن للظالم ظلمه عقودا يغير قوله ويتحدث باللغة التي فرضتها ثقافة وفكرا وممارسة. وهل يضيرك ذلك شيئا؟ أنت الكبير الذي تضم بين جنبيك روحا دونها دنياهم؟ تمتع بنصرك، فاليوم مولد شعبك، وحياة امتك، وبداية عهدك، عهد الحرية والامن والاستقرار فطوبى لك هذا النصر يا من كان جنديا لقضيته وما يزال كذلك.

## انتصر الدم على السيف

أحلم أوال في الحقيقة صائر ... وقد عمّت الآفاق منه بشائر
أم الله يجري أمره في عباده ... وهيهات الا ان تكون الأوامر
فتحيا شعوب لم ير الله موتها ... وينصر مظلوم ويهزم جائر
أم ان دم المستشهدين مزمجر ... تردده من كل صوب منائر
جرى دافئا من كل شلو مقطّع ... فنعم الدم الجاري وبئس المجازر
يظنّون أنا سوف ننسى جراحنا ... ونغمد سيفا والخطوب فواغر
ويبغوننا أسرى لعيش مكبّل ... وما علموا ان الكماة كواسر
فهيهات ننسى ما ألمّ بشعبنا ... وهاتيك قتلانا حوتها المقابر
لقد عشقوا العيش الكريم بعزّة ... فكلهم حرّ أبيّ مكابر
وطاروا الى العلياء شمّ جباههم ... ونورهم في جبهة الدهر باهر
سلام عليهم يوم حزن وفرحة ... لقد طهرت أجسادهم والسرائر

أحباءنا يا من حللتم منازلا ... تطيب بها أرواحكم والخواطر
أطلّوا على بحريننا من مقامكم ... وقولوا لنا أنّى يعود المسافر
أتدرون ان الله منجز وعده ... وان إله الخلق للحق ناصر
وان انتصار الشعب آت برغمهم ... وان الذي لا يرحم الناس خاسر
لقد سقط الارهاب واندك حصنه ... فان نظام الظلم لا شك خائر
وأضحى لعشاق الكرامة مجدهم ... وأصبح للاحرار آت وحاضر
هنيئا بني البحرين نصرا مؤزرا ... وعهدا جديدا شأنكم فيه ظاهر
وطوبى لمن أعطى الدماء رخيصة ... فقامت بها حرية ومفاخر
ومرحى لها من ثلة عزّ مثلها ... وليس لها في العالمين نظائر
وسارت على درب الحسين عزيزة ... وأحنت لها أعتى الجباه الاباطر
(فألقت عصاها واستقر بها النوى ... كما قرّ عينا بالاياب المسافر)

## سقوط عهد الاستبداد، وبزوغ فجر الحرية والدستور - التتمة من ص ١

غضون اسابيع قليلة، وبدأ مسيرة التطبيع مع شعب البحرين بعد القطيعة التي ميّزت العلاقة بينه وبين العائلة الحاكمة نتيجة سياسات رئيس الوزراء. فأي السياستين افضل؟ سياسة القمع التي لم تنجح في كبح جماح الشعب وتطلعاته والتي ادت الى تصاعد النقمة ضد رئيس الوزراء والعائلة الحاكمة، ام سياسات الامير الايجابية وما نجم عنها من تلاحم بين المواطنين ورموز ا لحكم، وهي المرة الاولى التي يتجسد فيها ذلك منذ عقود؟ بهذه الخطوات بدأ عهد جديد في البلاد، وبدأت مسيرة لم الشتات ومواجهة استحقاقات المرحلة السوداء، وتصاعد الرغبة الشعبية في مزيد من اجواء الحرية والمشاركة السياسية. ويجب الاشارة الى ان الوضع بقي حتى الآن محكوما بالقرارات والاوامر الاميرية، وهي ظاهرة لا تعكس حالة سياسية صحية، بل المطلوب ان يكون للدستور موقعه وقوته القانونية، لكي تتحول البلاد الى دولة قانون ومؤسسات غير خاضعة لمنطق المكرمات والهبات. كما ان هناك تطلعا شعبيا للمباشرة في تنفيذ الوعود التي قدمت في ما يتعلق بتفعيل الدستور وبدء الحياة النيابية في أقرب فرصة ممكنة. ويرى الكثيرون ان الحديث عن انتظار عامين او ثلاثة قبل ان يبدأ ذلك لا يمكن ان يصب لصالح المشروع الاصلاحي الذي تبناه الامير. وبالتالي فالمطلوب تحديد موعد نهائي لانتخابات المجلس الوطني لا يتجاوز شهر ديسمبر المقبل. وفي غضون الشهور المقبلة، يجدر بالامير التصدي لملفات الحقبة السوداء خصوصا ما يتعلق منها بحقوق الانسان والظلامات التي تعرض لها ضحايا تلك الحقبة وادت الى استشهاد اشخاص وجرح آخرين واعاقة اعداد كبيرة منهم، وتضرر المئات ماديا ومعنويا. فكم من المنازل المدمرة بسبب اعتداءات جهاز التعذيب الذي أنشأه ايان هندرسون بأمر من رئيس الوزراء؟ وماذا عن المعذبين أنفسهم؟ خصوصا في ضوء التهديدات البشعة التي وجهها عادل فليفل لاحدى المواطنات بسبب ادلائها ببعض التصريحات لوسائل الاعلام؟

هذه القضايا مجتمعة تشكل تحديا للجميع، لكن الامير الذي بدأ مسيرة الاصلاح مطالب بشكل مباشر ببدء ارساء دعائم المجتمع المدني الذي يتطلع اليه شعب البحرين وتوقيع المعاهدات والاتفاقات الدولية الخاصة بحقوق الانسان والحقوق السياسية والمدنية والثقافية والاقتصادية، والتصديق عليها وسن القوانين المحلية لتنسجم معها. وفي الوقت نفسه ستشارك المعارضة، عندما يبدأ العمل بالدستور، في تهيئة الارضية المناسبة لتحريك الاوضاع السياسية باتجاه المزيد من التلاحم والتواصل وتعبيد الطريق نحو الاستقرار وتوفير الاجواء المناسبة للتنمية وتحسين سمعة البلاد في المحافل الدولية. ولكنها لا تخفي قلقها العميق من استمرار رموز الحقبة السوداء في مواقعهم وما يمثله ذلك من تهديد مستمر للمشروع الاصلاحي. ولذلك ستبقى المعارضة حذرة من اية محاولة من الجناح المناويء للاصلاحات للانقلاب على ما تحقق حتى الآن. لقد اثبت شعب البحرين والمعارضة التي تمثل طموحاته وتدافع عن حقوقه ان التضحيات الجسيمة التي قدمها المواطنون خصوصا الشهداء، كانت العامل الاكبر في تحريك الوضع باتجاه الاصلاح الحالي، ويتمنى الجميع ان ترسو السفينة البحرينية عند بر الامان، في ظل حكم الدستور والمجتمع المدني وفي غياب اجهزة القمع الرهيبة ونظام التعذيب البشع. ونتمنى ان يكون العهد الاسود الذي فرضه رئيس الوزراء على البلاد قد ولّى الى غير رجعة.